



الأمم المتحدة

البيانات المالية المراجعة
عن فترة السنتين المنتهية في
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
تقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الثالث

مركز التجارة الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ٥ (A/55/5)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ٥ (A/55/5)

البيانات المالية المراجعة
عن فترة السنتين المنتهية في
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
تقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الثالث

مركز التجارة الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

[٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠]

المحتويات

الفقرات	الصفحة	الفصل
Iv		كتابا الإحالة
١	١٤-١	الأول - التقرير المالي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
١	٦-١	ألف - العمليات
٤	١٠-٧	باء - ميزانية ونفقات الفترة ١٩٩٩-١٩٩٨
٥	١٤-١١	جيم - النتائج المالية
٦	٦٥-١	الثاني - تقرير مجلس مراجعي الحسابات
٦		موجز
٧	١٢-١	ألف - مقدمة
٩	٢٥-١٣	باء - المسائل المالية
١٢	٦٤-٢٦	جيم - المسائل الإدارية
٢٢	٦٥	دال - شكر وتقدير
		المرفق
٢٣		متابعة الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
٢٨		الثالث - رأي مجلس مراجعي الحسابات
٢٩		الرابع - المصادقة على صحة البيانات المالية
٣٠		الخامس - البيانات المالية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٣١		البيان الأول الإيرادات والنفقات والتغييرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٣٢		البيان الثاني الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٣٤		البيان الثالث الصندوق العام: التدفق النقدي لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٣٦		البيان الرابع الصندوق العام: اعتمادات فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٣٧		ملاحظات على البيانات المالية

كتابا الإحالة

١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

عزيزي السيد الرئيس،

عملا بالبند ١١-٤ من النظام المالي، أتشرف بتقديم حسابات مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، التي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب. وقد أعد المراقب المالي هذه البيانات المالية وصدّق على صحتها.

كما تجري إحالة نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) كوفي عنان

رئيس مجلس مراجعي الحسابات
الأمم المتحدة
نيويورك

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

سيدي،

أتشرف بأن أحيل إليكم البيانات المالية لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهي بيانات قدمها الأمين العام. وقد تم فحص هذه البيانات وهي تتضمن رأي مجلس مراجعي الحسابات.

وأتشرف، بالإضافة إلى ذلك، بأن أقدم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الحسابات المذكورة أعلاه.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق احترامي.

(توقيع) السير جون بورن

المراقب المالي

والمراجع العام للحسابات في المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

ورئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

الفصل الأول

التقرير المالي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

ألف - العمليات

١ - إن مركز التجارة الدولية هو منظمة تتمثل وظيفتها في دعم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وخاصة في القطاعات التجارية بهذه البلدان، في جهودها الرامية إلى تحقيق أقصى قدراتها لأجل تنمية صادراتها وتحسين عمليات التوريد وصولاً إلى هدفها الأسمى في تحقيق التنمية المستدامة. وباعتبار المركز هيئة فرعية مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة التي تعمل من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فإنه يقوم على وجه التحديد، بمعالجة الجوانب الإجرائية في مجال تنشيط التجارة وتنمية الصادرات. ويمثل المركز بؤرة تركيز لجميع أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال تنشيط التجارة، كما أكد ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د ٥٥) الصادر في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣. وفي إطار خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١^(١)، يضطلع مركز التجارة الدولية بمسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي ٩-٦: "التنمية المؤسسية وخدمات الدعم لتنشيط التجارة وتنمية الصادرات وإدارة عمليات الشراء والتوريد على الصعيد الدولي"، والبرنامج الفرعي ٩-٧: "تنمية الأسواق ومعلومات التجارة".

٢ - وقد تمثلت الأهداف الرئيسية للبرنامج خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في تسهيل فهم قواعد نظام التجارة المتعدد الأطراف؛ ووضع استراتيجيات تصدير أفضل؛ وزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة، وفعالية المؤسسات الداعمة لها؛ والتعرف على فرص التصدير الجديدة واستغلالها. وأعطيت الأولوية لأقل البلدان نمواً، وللاحتياجات الخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقام مركز التجارة الدولية بدور نشط في تنفيذ الإطار المتكامل لتقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً. وقام المركز على وجه الخصوص بتشغيل الوحدة الإدارية للفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للوكالات الست الرئيسية للإطار المتكامل (صندوق النقد الدولي، مركز التجارة الدولية، الأونكتاد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية). وقد ازدادت كثافة عمل برنامج التنمية لأقل البلدان نمواً خلال فترة السنتين، وذلك بتنسيق متزايد مع الوكالات الأخرى، بما في ذلك داخل نطاق برنامج المساعدة الفنية المتكامل المشترك بين مركز التجارة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/53/6/Rev.1).

الدولية/ والأونكتاد/ ومنظمة التجارة العالمية في بلدان منتقاة من بين أقل البلدان نموا وبلدان أفريقية أخرى.

٣ - وخلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وبالإضافة إلى عدد من المشاريع المشتركة بين الأقاليم، قام مركز التجارة الدولية بتنفيذ ٨٨ مشروعا منها مشاريع قطرية ومشاريع لبلدان محددة، وكان ٤٢ مشروعا منها أحادية المجال و ٤٦ مشروعا شاملة لمجالات متعددة، أي تغطي عناصر من كلا البرنامجين الفرعيين. وأدى المستوى الذي بلغته الأنشطة الممولة من الصناديق الاستثمارية إلى استمرار الزيادة في مستويات الدعم التي شهدتها السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بنسبة ١٢ في المائة من معدل الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لتبلغ ٢٢,٩ مليون دولار. غير أن التدني الذي حدث منذ أوائل التسعينات في الأنشطة التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استمر، وقد انحدر ليبلغ ٤,٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، أي أنه انخفض عن فترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بنسبة ٣٨ في المائة. وعلى الرغم من هذا الانحدار في تنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المعدل العام لإنجاز مشاريع مركز التجارة الدولية بلغت قيمته خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ما مقداره ٢٧,٤ مليون دولار، محافظا بذلك بشكل أساسي على نفس مستوى فترة السنتين السابقتين. وثمة عدة عوامل تقع خارج نطاق سيطرة مركز التجارة الدولية لا تزال تؤثر على مستوى الإنجاز وسرعته. وتشمل هذه العوامل الاستخدام المتزايد لأسلوب التنفيذ الوطني، وهو تطور على درجة عالية من الإيجابية، بيد أنه قد حد من اتساع مجال النشاط المتاح لمركز التجارة الدولية وأدى إلى زيادة التركيز على الأنشطة المتخصصة القصيرة الأمد؛ وإلى تدني القدرة الاستيعابية، لا سيما في أقل البلدان نموا، ويعود ذلك غالبا إلى قلة الموارد والقيود الإدارية. وكان من شأن ندرة الموارد المتوفرة للمشاريع المخصصة لبلدان معينة أن دفعت مركز التجارة الدولية إلى البحث عن الاستخدام الأنجع لميزانيته العادية من أجل مواجهة الاحتياجات الجماعية للبلدان الشريكة، بأكثر الطرق توفيراً للتكاليف، لتحقيق فوائد لعدد أكبر من البلدان. وتعتبر أدوات المساعدة الفنية النوعية التي وضعها مركز التجارة الدولية، وقام الشركاء الوطنيون بتكييفها محليا، مثالا على ذلك. وقد عملت المؤسسات التابعة للشركاء الوطنيين كعناصر مروجة للمنتجات والخدمات التي يقدمها مركز التجارة الدولية في إطار نهج "شبكة المنتجات". وقد أكدت دراستان تقييميتان خارجيتان أن هذا النهج الاستراتيجي هو نهج موفر للتكاليف من أجل توسيع نطاق خدمات مركز التجارة الدولية وتأثيره على المستفيدين منه إلى أقصى حد.

٤ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٩-٦، الذي يمثل ٧٤ في المائة من نفقات التعاون التقني خلال فترة السنتين، واصل مركز التجارة الدولية تأكيده على تعزيز مؤسسات دعم التجارة مثل منظمات الترويج التجاري، وغرف التجارة، وغيرها من الهيئات التي تقدم الخدمات الأساسية في مجال الترويج للتجارة، فضلا عن المؤسسات المتخصصة في مجالات رزم البضائع، و الإدارة الجيدة، والتمويل، والمشتريات، وإدارة عمليات التوريد، وتنمية الموارد

البشرية. وأولى مركز التجارة الدولية انتباهها خاصا لإسداء المساعدة الفنية في مجال تحليل الاستراتيجيات ووضعها، وخاصة من خلال مبادرته الحالية "المنتدى التنفيذي لاستراتيجيات التصدير الوطنية"، وداخل نطاق المشاريع المخصصة لبلدان معينة. ولمساعدة الأعمال التجارية على مواجهة الآثار المترتبة على اتفاقات منظمة التجارة العالمية، قام مركز التجارة الدولية، بالعمل الوثيق مع أونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بدور تحفيزي في إنشاء شبكات وطنية متفاعلة فيما بينها تضم كافة المجموعات التي تعالج المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة الدولية، والربط بينها على المستوى الدولي من خلال "شبكة للتجارة العالمية". وقد شددت أنشطة تنمية الموارد البشرية على تدريب المدربين والمستشارين بغية استحداث وتقديم خدمات مستدامة ويمكن تكرارها من أجل تعزيز قدرات المؤسسات في الجوانب المتصلة بالأنشطة التجارية. وبشكل إجمالي، استفاد أكثر من ٤ ٥٠٠ شخص، داخل نطاق البرنامج الفرعي، من نحو ٨٠ حدثا يربطها مركز التجارة الدولية. وقد تم إنجاز وتوزيع ما يقرب من ٣٠ منشورا في سائر أنحاء العالم، في الوقت الذي تمت فيه إتاحة عدد متزايد من المواد الفنية الأخرى، لا سيما من خلال الوسائل التي تعتمد على الإنترنت.

٥ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٩-٧ الذي مثل ٥٣ في المائة من نفقات التعاون الفني خلال فترة السنتين، قدم مركز التجارة الدولية الدعم المباشر لقطاع الأعمال التجارية في مجال تطوير المنتجات والتسويق الدولي. وتم التأكيد بوجه خاص على نحو ١٨ منتجا و ٥ من مجموعات الخدمات تتوفر فيها أفضل الإمكانيات للتصدير من البلدان النامية. واشتد الطلب على الأدوات الاستراتيجية لبحوث السوق التي يقدمها مركز التجارة الدولية. وقدمت مساعدة عميقة الأثر للمؤسسات من خلال عملية ربطت بين تقديم الاستشارات للمؤسسات المستقلة ومساعدة مؤسسات دعم التجارة أو الرابطة التجارية حتى يتسنى تحقيق بناء القدرات الوطنية والآثار الترويجية الأخرى. واستكشفت سبل جديدة أو جدتها الإنترنت للتسويق والترويج على الصعيد الدولي، منها المعارض المرئية على الشبكة ومضاهاة السلع من خلال الشبكة. واستمر نجاح تطبيق منهجية مركز التجارة الدولية لترويج التجارة بين بلدان الجنوب. وكان من شأن عمليات تقييم التكامل بين العرض والطلب والاجتماعات التي عقدت بعد ذلك بين المشترين والباعة أن مهدت الطريق للقيام بمعاملات تجارية فعلية. وفي مجال المعلومات التجارية، شرع مركز التجارة الدولية في تنفيذ استراتيجيته الجديدة التي تركز على بناء القدرات من خلال إنشاء خدمات فعالة ومستدامة في مجال المعلومات التجارية على كلا المستويين الوطني والإقليمي. وبشكل عام، وفي نطاق البرنامج الفرعي، استفاد نحو ٢ ٥٠٠ شخص، ولا سيما منظمو المشاريع التجارية، من ٤٠ حدثا نظمها المركز، وتم إنجاز ونشر ما يربو على ٣٠ منشورا.

٦ - وأتاحت الاجتماعات السنوية للفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية، الذي يجمع بين الهيئات الرئيسية لمركز التجارة الدولية، والدول الأعضاء بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأعضاء منظمة التجارة العالمية، والمأنحين والمستفيدين، بالإضافة

إلى الاجتماعات الفنية الخاصة والدورات غير الرسمية، القيام بصورة منتظمة باستعراض عمل مركز التجارة الدولية وتقديم توجيهات بشأن الاستراتيجيات والأولويات. وفي دورته الثانية والثلاثين المعقودة في عام ١٩٩٨، أثنى الفريق الاستشاري المشترك على مركز التجارة الدولية لما قام به من مبادرات تهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة، وتقوية قدرات مؤسسات الدعم للتجارة، وتحقيق تنمية مستدامة من خلال ملكية المستفيدين أنفسهم لعملية التنمية. وأجريت أيضا مشاورات منتظمة مع المانحين والمستفيدين داخل إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالصندوق الاستئماني العالمي التابع لمركز التجارة الدولية.

باء ميزانية ونفقات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

- ٧ - تبين البيانات المالية والجداول في الفصل الخامس من النتائج المالية لأنشطة المركز. وفي نهاية ذلك الفصل، توضح الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية سياسات المركز بشأن تقديم التقارير المحاسبية والمالية، وتقديم معلومات إضافية عن الصناديق كل على حدة.
- ٨ - وتمول نصف أنشطة المركز تقريبا من أموال خارج الميزانية، ويمول النصف الآخر من الميزانية العادية. وتوزع أنصبة الميزانية العادية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحصص متساوية. وقد قررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين الترتيبات الإدارية والميزانية الحالية المتقاسمة بين المنظمتين. وحددت مساهمات المنظمات المعنية بالفرنك السويسري باعتبارها إيرادات متنوعة. وترد في البيان الرابع تفاصيل الاعتمادات في الميزانية العادية.
- ٩ - وفيما يلي مجموع الموارد التي أنفقت خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ حسب مصدر الأموال:

بالآلاف دولارات الولايات المتحدة	
٣٨ ٧٣٩	الميزانية العادية
٢٢ ٨٩٠	الصناديق الاستئمانية
٤ ٥٠٣	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣ ٩٥٢	تكاليف دعم البرامج
٧٣٤	الصناديق الدائرة وغيرها من الصناديق
٧٠ ٨١٨	المجموع

- ١٠ - واعتمد المركز، عرض البيانات المالية، الشكل المبين في التذييل ثانيا ألف (الاختيار ألف) من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (A/51/523).

النتائج المالية

١١ - بلغ رصيد الصندوق العام للمركز في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ما مقداره ٤٣٥ ٧٦٨ دولاراً. وهذا المبلغ، بالإضافة إلى مساهمات قيمتها ٣٦ ٩٨٣ ٠٥٨ دولاراً استلمت من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وإيرادات الاستثمارات، وقيمتها ١٩٨ ٦٧٢ دولاراً؛ وإيرادات متنوعة قيمتها ١ ١٥٦ ٦١١ دولاراً؛ والوفورات/أو المبالغ المشطوبة من التزامات الفترات السابقة والبالغة ٢٧٧ ٤٩٤ دولاراً، أدت إلى تحقيق أرصدة بلغ مجموعها ٣٩ ٣٨٤ ٢٧٠ دولاراً. ووصل حجم الإنفاق، بما في ذلك الالتزامات غير المصفاة وقيمتها ٣٢٤ ٣٧٠ ١ دولاراً، إلى ٣٨ ٧٣٩ ١٤٨ دولاراً. وبعد أخذ ما ورد أعلاه في الاعتبار، فإن رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أظهر فائضاً صافياً قدره ٦٤٥ ١٢٢ دولاراً، وسيرحل هذا المبلغ إلى فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٢ - ويوضح البيان الأول موارد ونفقات وأرصدة الصندوق العام للمركز، ولجميع الصناديق الأخرى. ويوضح البيان الثاني أصول وخصوم المركز بالنسبة للصندوق العام، ولجميع الصناديق الأخرى. وتجدر الملاحظة أن هذه الأرصدة الأخرى قد أُفردت لأغراض خاصة، ولن تكون متاحة لتغطية جزء من تكاليف برامج المركز الرئيسية، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

١٣ - ويوضح البيان الثالث التدفق النقدي للصندوق العام لفترة السنتين، وأن للمركز مبالغ نقدية وودائع لأجل بمقدار ٣٧١ ٧٢٤ ١ دولاراً بنهاية فترة السنتين من النقود والودائع المحددة القيمة. وهذا المبلغ ضروري بصفة رئيسية لتغطية الالتزامات القائمة للمركز من البضائع والخدمات المقدمة، وإجمالي قيمتها ٣٢٤ ٣٧٠ ١ دولاراً.

١٤ - ترد في الحاشية ٣ (أ) للبيانات المالية تفاصيل الإيرادات، وترد في الحاشية ٣ (ب) التفاصيل الخاصة بالصندوق العام مقسمة بحسب وجه الإنفاق. أما تفاصيل الأصول والخصوم للصندوق العام، فترد في الملاحظتين ٣ (ج) و ٣ (د) للبيانات المالية. وترد في الملاحظات ٤ إلى ٦ للبيانات المالية تفاصيل الإيرادات والإنفاق، بالإضافة إلى الأصول والخصوم، بالنسبة لجميع الصناديق الأخرى.

الفصل الثاني

تقرير مجلس مراجعي الحسابات

موجز

استعرض مجلس مراجعي الحسابات عمليات مركز التجارة الدولية للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية بجنيف. وراجع المجلس كذلك البيانات المالية لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وأجرى مراجعة حسابات إدارية لبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك ولنظام معلومات إدارة الشركات التابعين للمركز.

وفيما يلي النتائج الرئيسية التي توصل إليها المجلس:

(أ) لم يمثل المركز بعد لما يتطلبه معيار حسابات منظومة الأمم المتحدة، الذي أُخذ به في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ للكشف عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد والعطلة السنوية؛

(ب) كان لا بد من تأجيل تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل لأن النظام لم يلبّ متطلبات الإبلاغ الخاصة بالمركز بالفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة؛

(ج) قدم مركز التجارة الدولية للميزانية الأولية لبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك التي بلغ قدرها ١٠٠ ٣٤٤ ١٠٠ دولار تعهدات بلغ قدرها ٧ ٥٤٨ ٢٧٠ دولاراً، وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ولم يكن قد استلم منها سوى مبلغ ٥ ٠٤٣ ٩١٩ دولاراً؛

(د) رغم أن مركز التجارة الدولية يدير إنجاز برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك على "أساس مجموعات"، حيث تجمع الأنشطة حول ١٥ موضوعاً، لا يوفر النظام معلومات عن النفقات المتكبدة بالنسبة لمجموعة بعينها؛

(هـ) وقد استُحدث نظام معلومات إدارة الشركات التابع لمركز التجارة الدولية بتكلفة قدرها ٢٩٠ ٠٠٠ دولار ولكن لم تستكمل البيانات المدرجة في النظام، لذلك لم يقدم النظام موجزاً دقيقاً وموثوقاً به للإنجازات المحققة بالمقارنة مع خطة العمليات السنوية.

قدم المجلس توصيات لتحسين الالتزام بمتطلبات المحاسبة والكشف؛ ولتعزيز الجهود للحصول على تمويل.

وترد في الفقرة ١١ من هذا التقرير قائمة بالتوصيات الرئيسية للمجلس.

١ - قام مجلس مراجعة الحسابات بمراجعة البيانات المالية لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦. وأجريت مراجعة الحسابات وفقا للمادة الثانية عشرة من النظام المالي للأمم المتحدة ومرفقه والمعايير الموحدة لمراجعة الحسابات التي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقضي هذه المعايير بأن يقوم المجلس بتخطيط وأداء مراجعة الحسابات للتحقق بشكل معقول من أن البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية.

٢ - قد أحرقت مراجعة الحسابات بالدرجة الرئيسية لتمكين المجلس من تكوين رأي عما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ قد صرفت للأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة؛ وهل جرى تصنيف الإيرادات والنفقات وتسجيلها على نحو سليم وفقا للنظام المالي أم لا؛ وهل تعرض البيانات المالية للمركز بصدق مركزه المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أم لا. وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنظم المالية والضوابط الداخلية واختبارا لسجلات الحاسبة وغيرها من الأدلة المؤيدة بالقدر الذي يرى المجلس أنه ضروري لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

٣ - وبالإضافة إلى مراجعة الحسابات والمعاملات المالية، أجرى المجلس استعراضات بموجب المادة ١٢-٥ من النظام المالي للأمم المتحدة، وتعنى هذه الاستعراضات أساسا بكفاءة الإجراءات المالية لمركز التجارة الدولية وضوابط المالية الداخلية، وبوجه عام الإدارة والتنظيم فيه.

٤ - وفي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، نظر المجلس في إدارة برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك وتنفيذ نظام معلومات إدارة الشركات والتقدم المحرز في تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٥ - وواصل المجلس ممارسته المتعلقة بتقديم تقرير عن نتائج عمليات المراجعة المحددة في رسائل الإدارة التي تتضمن ملاحظات وتوصيات مفصلة مقدمة إلى الإدارة.

٦ - ويشمل هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي أن يوجه انتباه الجمعية العامة إليها. ونوقشت ملاحظات واستنتاجات المجلس مع الإدارة التي تظهر وجهات نظرها، حيثما يكون هذا مناسبا، في التقرير الحالي.

٧ - وترد في الفقرة ١١ التوصيات الرئيسية للمجلس. كما ترد النتائج المفصلة التي توصل إليها المجلس في الفقرات ١٣ إلى ٦٤.

٨ - قبلت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٢/٥٢ بء، المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن تحسين تنفيذ توصياته التي وافقت عليها الجمعية العامة مع خضوع ذلك للأحكام الواردة في القرار. وقد شملت مقترحات المجلس، التي أحيلت إلى الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/52/753، المرفق)، العناصر الرئيسية التالية:

(أ) ضرورة تحديد جداول زمنية لتنفيذ التوصيات؛

(ب) الكشف عن الموظفين الخاضعين للمساءلة؛

(ج) إنشاء آلية فعالة لتعزيز الرقابة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، على أن تكون تلك الآلية إما على شكل لجنة خاصة تتألف من كبار الموظفين، أو على شكل جهة تنسيق لشؤون مراجعة الحسابات والرقابة.

ولاحظ المجلس أن الإدارة قد التزمت بتلك الشروط بصفة عامة.

١ - التوصيات السابقة التي لم تنفذ بالكامل

٩ - وفقا لأحكام الفقرة ٧ من الجزء ألف من قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥١ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، استعرض المجلس الإجراءات التي اتخذها مركز التجارة الدولية لتنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير المجلس والمتصلة بفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ويؤكد أنه لا توجد مسائل لم يبت فيها.

١٠ - ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ بء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، استعرض المجلس أيضا التدابير التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ توصيات المجلس المقدمة في تقريره عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وترد تفاصيل الإجراءات التي اتخذها المركز وتعليقات المجلس عليها في المرفق لهذا التقرير.

٢ - التوصيات الرئيسية لهذا التقرير

١١ - التوصيات الرئيسية للمجلس مفادها أن يقوم المركز بما يلي:

(أ) ضمان الكشف عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد والعطلة السنوية في البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (الفقرة ١٤)؛

- (ب) الاتصال بالمراقب المالي للأمم المتحدة لاستعراض المعالجة المحاسبية للمبالغ المتصلة بالفترات المالية المقبلة (الفقرة ١٨)؛
- (ج) الاتصال الوثيق بمكتب الأمم المتحدة في جنيف لضمان إقامة وتنفيذ وحدة نظام المعلومات الإدارية المتكامل المطلوبة لتلبية الاحتياجات المحددة للمركز بالنسبة للإبلاغ بأسرع ما يمكن (الفقرة ٢٣)؛
- (د) تعزيز جهوده لكفالة الحصول على مساهمات المانحين لدعم برنامج المساعدة التقنية المتكامل والمشارك دعماً تاماً والسعي إلى الحصول على موافقة الفريق التوجيهي لزيادة مستوى تمويل النافذة ١ من أجل إتاحة مزيد من المرونة (الفقرة ٣٧)؛
- (هـ) اتخاذ إجراءات متسقة لضمان استكمال نظام معلومات إدارة الشركات حتى يمكن استخدامه كأداة إدارية فعالة في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (الفقرة ٦٣).
- ١٢ - وترد توصيات المجلس الأخرى في الفقرات ٣١ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨.

باء - المسائل المالية

١ - معايير المحاسبة بالأمم المتحدة

- ١٣ - قِيم المجلس مدى التزام البيانات المالية للمركز لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بما تقضي به معايير المحاسبة بالأمم المتحدة. وكشف الاستعراض أن البيانات المالية للمركز لا تلتزم بالمعايير في الكشف عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد والعطلة السنوية، حسبما يرد في النقاش أدناه.
- استحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد والعطلة السنوية
- ١٤ - عُدلت معايير المحاسبة بمنظومة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ من أجل أن تشترط على المنظمات الكشف عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد والعطلة السنوية. وفي حالة عدم الإعلان عن هذه الالتزامات بصورة كاملة، ينبغي تقديم إيضاحات بشأنها في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية وينبغي ذكر مبلغ الخصوم المقدرة متى ما أمكن ذلك. ويلاحظ المجلس أن المركز لم يلتزم بعد بما تتطلبه معيار المحاسبة. بيد أن المركز قد أكد للمجلس أنه يعتزم تحديد مبلغ الخصوم والكشف عنه في البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويوصي المجلس بأن يضمن المركز الكشف عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد والعطلة السنوية في البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٢ - الأصول والخصوم المتعلقة بالفترة المالية القادمة

١٥ - أدرج المركز في بيانه عن الأصول والخصوم مبلغ ٧٠١ ٥٧٥ ٢ دولاراً عبارة عن التزامات غير مصفاة للفترة القادمة، تمثل تقديرات المبالغ التي يتوقع المركز أن يدفعها في الفترات المالية القادمة عن بنود مثل الخدمات الاستشارية.

١٦ - وتنص معايير المحاسبة بمنظومة الأمم المتحدة على أنه عند صرف التزامات تُقيد على فترات مالية قادمة ينبغي تسجيلها في حسابات المنظمة أو الكشف عنها في ملاحظة مرفقة بالبيانات المالية. ويرى المجلس أن خيار الكشف عن مثل هذه الالتزامات في إطار ملاحظة يعد أكثر اتساقاً مع مفهوم أساس الاستحقاق، الذي يعتبر افتراضاً أساسياً للمعايير والذي يتطلب الإعلان عن النفقات عند نشوء التزامات أو تكبد خصوم.

١٧ - كذلك أدرج المركز في بيان الأصول والخصوم مبلغ ٣١٣ ٥٢٠ ٧ دولاراً للتبرعات المستحقة القبض، والتي تشمل مبلغ ٣١٣ ٤٩٧ ٧ دولاراً مستحق القبض في الفترات المالية القادمة. ويرى المجلس أنه ينبغي الكشف عن مبلغ ٣١٣ ٤٩٧ ٧ دولاراً في ملاحظة مرفقة بالبيانات المالية بدلا من إدراجه في بيان الأصول والخصوم، لأنه لا يتعلق بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٨ - يوصي المجلس المركز بالاتصال بالمراقب المالي للأمم المتحدة لاستعراض المعالجة المحاسبية للمبالغ المتصلة بالفترة القادمة.

٣ - المركز المالي

١٩ - استعرض المجلس البيانات المالية للمركز لتقييم المركز المالي للمنظمة. وتكشف البيانات المالية عن نقص في الإيرادات بالمقارنة مع النفقات صافيه ٤٠١ ٠٠٠ دولار في الصندوق العام للمركز لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأبلغ المركز المجلس بأنه يسعى إلى المقارنة بين الإيرادات والنفقات خلال فترة السنتين، وأنه استخدم، حيث أمكن ذلك، المبالغ التي وفرت أو كانت من احتياطات فترات السنتين السابقة لتخفيض الأنصبة المقررة على الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. ولذلك فقد غطي صافي النقص البالغ ٤٠١ ٠٠٠ دولار في الصندوق العام في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ من الوفورات الناتجة عن إلغاء التزامات مدرجة في الفترات السابقة قدرها ٢٧٧ ٠٠٠ دولار وبتخفيض احتياطات الصندوق العام بمبلغ ١٢٤ ٠٠٠ دولار، أي من ٧٦٩ ٠٠٠ دولار إلى ٦٤٥ ٠٠٠ دولار.

٢٠ - وزادت الإيرادات الواردة من مانحي الصناديق الاستثنائية بمبلغ ٤ مليون دولار تقريبا لتبلغ ٢٤,٧ مليون دولار وارتفع صافي فائض الإيرادات عن النفقات للصناديق

الاستثمارية من ٣٢٠.٠٠٠ دولار في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ١,٨ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. بيد أن المجلس يلاحظ كذلك انخفاض قدره ٢,٧ مليون دولار في المبالغ المقبوضة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال فترة السنتين.

٢١ - واستعرض المجلس موقف السيولة بالمركز بمقارنة الأصول والخصوم الحالية ويلاحظ أن الأصول تفوق الخصوم بصورة مرضية في كل صندوق. وحل المجلس عمر حسابات المركز المستحقة القبض ووجد أن ٢٣٠.٠٠٠ دولار فقط من ٢,٩٥ مليون دولار (٧,٨ في المائة) يتصل ببنود عمرها أكثر من عام. وأكد استعراض المجلس أن المركز اتخذ الإجراءات اللازمة لاستعراض الحسابات المستحقة القبض ومتابعتها بانتظام.

٤ - نظام المعلومات الإدارية المتكامل

٢٢ - تم التخطيط لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الأصل في حريف عام ١٩٩٩. بيد أنه لعدد من الأسباب العملية والتقنية، تقرر تأجيل تنفيذ النظام حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٠. واستعرض المجلس الأعمال التحضيرية للمركز لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل ووجد أن الموظفين الذين شاركوا في الدورات التدريبية ذات الصلة مستعدون بصفة عامة لاعتماد هذا النظام الجديد. بيد أن المجلس قلق لأن هذا النظام الجديد لا يلي احتياجات المركز بسبب مشاكل في الإجراءات الحاسوبية والحاسبة، بما في ذلك عدم قدرة النظام على حفظ السجلات الحاسوبية بعمليتين (الفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة). وكان ذلك شرطاً أساسياً للمركز وكان ينبغي تحديده وفهمه بوضوح. وقد طلب المركز إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف مواصلة حفظ سجلاته الحاسوبية على النظام القديم، بدلا من الأخذ بنظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٢٣ - يوصي المجلس مركز التجارة الدولية بالاتصال الوثيق بمكتب الأمم المتحدة في جنيف لضمان إقامة وحدة نظام المعلومات الإدارية المتكامل المطلوبة لتلبية احتياجات إعداد التقارير الخاصة بالمركز وتنفيذها بأسرع ما يمكن.

٥ - شطب الخسائر في النقدية وحسابات القبض والممتلكات

٢٤ - أبلغ مركز التجارة الدولية المجلس أنه خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ شطبت مبالغ مجموعها ٧٧٢ ٧٩٠ دولاراً. وتشمل هذه المبالغ بنوداً قيمتها ٣١١ ٣٥١ دولاراً نقلت إلى الحكومات أو المؤسسات لدى إنجاز أنشطة المشاريع ومعدات قيمتها ٦٧٩ ٢٧٥ دولاراً بيعت إلى أطراف أخرى؛ ومعدات قيمتها ١٥٩ ٨٢ دولاراً يفترض أنها فقدت أو سرقت و ٦٤١ ٦٣ دولاراً قيمة معدات متقدمة.

٦ - الإكراميات

٢٥ - لم يفد عن تقديم إكراميات خلال هذه الفترة.

جيم - المسائل الإدارية

١ - برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك

معلومات أساسية

٢٦ - في عام ١٩٩٨، أنشأ المركز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك لصالح عدد مختار من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية المتتقاة. والبرنامج هو أول محاولة تقوم بها المنظمات الثلاث لتقديم طائفة من مدخلات المساعدة التقنية، اعتماداً على مجالات خبرات كل منها، إلى العديد من البلدان في الوقت نفسه. والغرض الأساسي من البرنامج هو بناء القدرة في البلدان المستفيدة لتمكينها من الاستفادة من نظام التجارة المتعددة الأطراف الجديد. وأفادت سبعة بلدان أفريقية من البرنامج مباشرة، وهي أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وكينيا. علاوة على ذلك، يشمل البرنامج تونس من خلال دعم مالي يقدمه ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٧ - واضطلعت المنظمات المتعاونة الثلاث ببعثات لتقييم الاحتياجات في البلدان الشريكة خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ وأعدت وثائق مشاريع وطنية. وحددت المنظمات الثلاث والمأنون جوانب التشابه في احتياجات البلدان المختلفة ورأوا إمكانية جمع فرادى المشاريع في برنامج شامل يمكن أن يحقق التكامل ووفورات الحجم. وأنشأت المنظمات الثلاث في آذار/مارس ١٩٩٨ صندوقاً استثمارياً مشتركاً لتعبئة الدعم من الجهات المانحة. ويدير الصندوق الاستثماري فريق توجيهي يتكون من ممثلين للوكالات المانحة والبلدان المستفيدة، وكذلك موظفين من المنظمات المتعاونة الثلاث. ويجتمع الفريق التوجيهي كل ستة أشهر لاستعراض التقدم المحرز والاتفاق على الإدارة الرفيعة المستوى للبرنامج.

٢٨ - ويضطلع المركز بدور القيادة في إدارة صناديق برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك ويقوم بإخضاع كل المبالغ للمحاسبة وفقاً لاتفاق الصندوق الاستثماري المشترك الذي وقّع عليه المركز والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وتبلغ الميزانية العامة لأنشطة البرنامج في البلدان السبعة التي تدار مباشرة ٩ ٨٨٨ ٠٠٠ دولار، بالإضافة إلى مبلغ ٤٥٦ ١٠٠ دولار يقدمه البرنامج الإنمائي إلى تونس خارج إطار الصندوق الاستثماري المشترك. ويمثل هذا المجموع البالغ ١٠ ٣٤٤ ١٠٠ دولار ميزانية الأنشطة المحددة في وثائق مشاريع البلدان الثمانية. ولدى الصندوق الاستثماري المشترك "نافذتان" للموارد يستطيع المأنون أن يساهموا فيهما: النافذة ١، وهي مجمع عام للأموال التي يمكن استخدامها للأنشطة

التمهيدية والعامية؛ وتستخدم موارد النافذة ٢ لتمويل الأنشطة، في البلدان التي يحددها المانحون. ومن ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كان قد أعلن عن تعهد يقدر بحوالي ٨,١ مليون دولار للنافذة ٢ و ٩٤٦ ٠٠٠ دولار للنافذة ١.

هيكل البرنامج والمشروع

٢٩- يقوم المركز، في إدارة أنشطة برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك، بتقديم معظم الدعم الإداري للبرنامج ويتولى الحسابات المالية. وللقيام بالبرنامج، أعد المركز استراتيجية تجميعية، حيث تجمع الأنشطة ذات الصلة وفقاً لـ ١٥ موضوعاً، أو مجموعة، يتم تنفيذها على أساس إقليمي. وتشمل هذه "المجموعات"، على سبيل المثال، المساهمة في تكييف قوانين التجارة وأنظمتها، وتقييم للإمكانيات التصديرية والسوقية، وتمويل التصدير. ويعمل موظفون تقنيون من المنظمات الثلاث معاً للاضطلاع بكل مجموعة، وتتولى قيادة المجموعة المنظمة التي يكون تركيز تلك المجموعة أكثر ارتباطاً بمجال عملها.

٣٠- واحتفظت المنظمات الثلاث كذلك بوثائق المشاريع القطرية الفردية، وتستخدمها كأساس للتماس التمويل من المانحين. وقد وقع كل من المانحين والبلدان المستفيدة والمنظمات المنسقة على وثائق المشاريع. ولكل وثيقة من وثائق المشاريع القطرية ثلاثة أهداف متطابقة هي:

(أ) بناء القدرة القطرية على فهم التغييرات في نظام التجارة المتعددة الأطراف وآثارها على تجارة البلد، وعلى الوعي بمسائل السياسات التجارية ذات الصلة؛

(ب) الالتزام بنظام التجارة المتعددة الأطراف والسعي للحصول على الفائدة القصوى منه؛

(ج) تعزيز استعداد البلد للتصدير.

٣١- وبعد المركز التقارير عن التقدم الذي تحرزته كل مجموعة على نطاق البرنامج ككل وكذلك عن الأنشطة في كل بلد على حدة حسب المجموعة، وليس حسب الأهداف أو النواتج. ولذلك، رغم أن الأنشطة الأساسية هي نفسها، هنالك اختلاف في الطريقة التي تلخص بها في وثائق المشاريع وفي تقارير المجموعات. ويرى المجلس أنه يمكن تحقيق وضوح أكبر إذا تطابق تصنيف الأنشطة في وثائق المشاريع مع طريقة إدارة المركز للبرنامج وإعداد التقارير عنه. ويلاحظ المجلس أن نهج المجموعات قد وافقت عليه كل الأطراف في الفريق التوجيهي ويمثل جوهر إدارة البرنامج وإعداد التقارير عنه. ولذلك يوصي المجلس بأن تتضمن وثائق مشاريع برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك في المستقبل تصنيفاً للأنشطة على أساس المجموعات في إطار السياق القطري.

الإيجاز

٣٢ - كان من المقرر أن تتولى إيجاز برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك الذي بلغت ميزانيته أصلاً ٩ ٨٨٨ ٠٠٠ دولار ثلاث مؤسسات متعاونة هي: مركز التجارة الدولية من خلال توفير مبلغ ٦ ١٨٨ ٠٠٠ دولار (٦٣ في المائة)؛ والأونكتاد بتوفير مبلغ ٢ ٩٨٤ ٠٠٠ دولار (٣٠ في المائة)؛ ومنظمة التجارة العالمية بتوفير مبلغ ٧١٦ ٠٠٠ دولار (٧ في المائة). وكما هو مبين في الفقرة ٢٨ أعلاه، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغاً إضافياً قدره ٤٥٦ ١٠٠ دولار لكي يتيح لتونس الاشتراك في أنشطة البرنامج. وكانت المنظمات المتعاونة تعتزم في الأصل أن تنجز معظم أنشطة البرنامج في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ (٤٣ و ٤٢ في المائة من مجموع النفقات على التوالي). ولكن معدل الإيجاز تباطأ عن المتوقع في كلا العامين. ويظهر الجدول أدناه تحليلاً للأنشطة التي كان من المزمع إيجازها والأنشطة المنجزة حالياً مقوماً بالدولار وبالنسبة المئوية.

أنشطة البرنامج المقرر إيجازها

المنجزات المقررة في إطار الميزانية المنقحة (المحددة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)		المنجزات المقررة في إطار الميزانية المنقحة (المحددة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)		النسبة المئوية لإجمالي الأنشطة المنجزة	
سنة الإيجاز	المبلغ بالدولار	سنة الإيجاز	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية لإجمالي الأنشطة المنجزة	النسبة المئوية لإجمالي الأنشطة المنجزة
١٩٩٨	٤ ٤٤٣ ٨٠٨	١٩٩٨	٥٤٢ ٢٨٧	٤٣	٥
١٩٩٩	٤ ٣٧٩ ٨٩٢	١٩٩٩	٣ ٥٤٣ ٧٠١	٤٢	٣٤
٢٠٠٠	١ ٥٢٠ ٤٠٠	٢٠٠٠	٦ ٢٥٨ ١٦٢	١٥	٦١
المجموع	١٠ ٣٤٤ ١٠٠	المجموع	٣ ٢٥١ ٢٦٧	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: تغيرت معظم مواعيد تكبد النفقات البرنامجية من عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إلى عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

٣٣ - وأنفقت المنظمات المتعاونة قرابة ٥٤٠ ٠٠٠ دولار (١٢ في المائة) من مجموع الـ ٤,٤ ملايين دولار التي كان من المزمع إنفاقها على إيجاز الأنشطة في عام ١٩٩٨. وارتفع معدل الإيجاز في عام ١٩٩٩، مع إنفاق ٢,٧ مليون دولار (٦١ في المائة) من الـ ٤,٤ ملايين دولار التي كان من المقرر إنفاقها في الأصل لذلك العام. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كانت تلك المنظمات قد أنفقت ٣,٣ ملايين دولار (٣٦ في المائة) من الـ ٨,٨ ملايين دولار التي كانت مدرجة في الخطة الأصلية لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. ويلاحظ المجلس أنه رغم بطء معدل التنفيذ خلال السنتين الأوليين ما زال من المتوقع الانتهاء

من إنجاز برنامج التعاون التقني المتكامل المشترك بنهاية عام ٢٠٠٠، مما يعني أنه من المتوقع الآن تكبُّد ٦١ في المائة من النفقات في السنة الأخيرة بالمقارنة بنسبة ١٥ في المائة في الخطة الأصلية.

٣٤ - وسعى مركز التجارة الدولية للتعرف على المشاكل المحددة التي كانت وراء بطء الإنجاز ومعالجتها. ففي آذار/مارس ١٩٩٩، أي بعد حوالي خمسة أشهر من بدء تنفيذ المشروع، كلف المركز خبيراً استشارياً بإجراء استعراض للعمليات التجارية لتحليل المشاكل المصادفة في الإنجاز والتوصية بحلول لها. واستجابة لما جاء في تقرير الخبير الاستشاري، أدخل مركز التجارة الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٩ التغييرات الأساسية التالية:

(أ) تخويل الشُّعب التقنية قدراً أكبر من المسؤولية عن إنجاز أنشطة المجموعات دون الرجوع إلى كبار المديرين في التفاصيل الصغيرة المتعلقة بالتنفيذ؛

(ب) تخويل المنسقين الإقليميين قدراً أكبر من المسؤولية عن اتخاذ القرارات على الصعيد الميداني؛

(ج) تخصيص موارد إضافية قدرها ٥٠٠.٠٠٠ دولار لمساعدة البلدان في أنشطة التنفيذ على الصعيد الوطني.

٣٥ - ويرى مركز التجارة الدولية أن التدابير الإدارية الجديدة التي استحدثتها من شأنها أن تمكنه من إكمال البرنامج بنهاية عام ٢٠٠٠، رغم البداية البطيئة.

٣٦ - ويلاحظ المجلس أن المانحين لم يتعهدوا بكامل قيمة التمويل المدرجة في الميزانية لإكمال البرنامج. وقد بلغ مجموع التعهدات ٦٤٤ ٠٩٤ ٨ دولاراً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، في حين لم يتم استلام سوى ٩١٩ ٠٤٣ ٥ دولاراً فعلياً. وكما أن توزيع الأموال بين البلدان كان أيضاً غير متساو، حيث تراوحت التعهدات الملتزم بها بالنسبة لبلدان معينة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ من صفر إلى ١٠١ في المائة. وتسبب هذه العوامل صعوبات في تحقيق الإنجاز الكامل بنهاية عام ٢٠٠٠. وبموجب قواعد الصندوق الاستثماري المشترك، لا يمكن لمركز التجارة الدولية أن يخصص أموالاً قبل تسلمها، ومجموعة الأنشطة التي يمكن تنفيذها في البلدان التي لا تفيد من تمويل كاف محصورة في نطاق الموارد التي يمكن لمركز التجارة الدولية تخصيصها لها من موارد النافذة ١.

٣٧ - ويوصي المجلس بأن يعزز مركز التجارة الدولية جهوده لكفالة الحصول على مساهمات من المانحين لدعم كامل برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك وبأن يلتمس موافقة الفريق التوجيهي على رفع مستوى التمويل من النافذة ١ لتوفير قسط أكبر من المرونة.

٣٨ - واستعرض المجلس الأنشطة المدرجة تحت إحدى المجموعات الخمس عشرة لتقييم التقدم المحرز في مجالين هما: تنمية الموارد البشرية وتحسين المعرفة بنظام التجارة المتعدد الأطراف. وقد اختار المجلس هذه المجموعة لأنها تضع أنشطة التدريب والتعلم في صلب البرنامج؛ وهي تتطلب قدرا كبيرا من الالتزام من جانب المنظمات المتعاون والهيئات الوطنية؛ ومن المتوقع أن تتطلب معدل إنفاق مرتفعا نسبيا (٨٤٩ ٠٠٠ دولار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩).

٣٩ - وحدد مركز التجارة الدولية ٢٦ نشاطا عاما بالمجموعة الواردة في بيان الخدمات والتسهيلات المقرر تقديمها. كما حدد الهيئة المسؤولة عن إنجاز كل نشاط منها، وعيّن تواريخ مستهدفة للبدء بها والانتهاؤها منها. وتصدرت المؤسسات المتعاونة عملية الاضطلاع بالمسؤولية عن الأنشطة العامة، بما في ذلك تنظيم دورة تدريبية في جنيف حول المسائل العامة المتصلة بنظام التجارة المتعدد الأطراف؛ وسلسلة من حلقات العمل المتخصصة دون الإقليمية حول موضوعات من قبيل التقييم الجمركي والزراعة والمنسوجات. واضطلعت الهيئات الوطنية بالمسؤولية عن أنشطة من قبيل تقييم الاحتياجات الوطنية من التدريب، واستحداث شبكات من المدربين الوطنيين وتعميم التدريب عن طريق الخبراء المحليين.

٤٠ - وأنجزت المنظمات الثلاث المتعاونة الأنشطة المنتظرة منها في الإطار الزمني المقرر لها إلى حد ما (نظمت ثلاث دورات متخصصة بعد وقت قليل من الموعد المقرر أصلا). كما تمكنت من إدراج دورات متخصصة حول موضوعات إضافية في خططها لعام ٢٠٠٠. ووجد المجلس أن المنظمات الثلاث تتعاون تعاوننا وثيقا في إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية. ويعتقد مركز التجارة الدولية أن النهج المشترك سمح للعدد المحدود من الخبراء التقييم التابعين للمنظمات الثلاث بإيصال مغزى المواد التدريبية إلى عدد أكبر من المدربين وعلى نحو أسرع مما لو كان خبراء من كل منظمة على حدة قد زاروا بلدا من هذه البلدان في فترات مختلفة. ويجمع مركز التجارة الدولية ردود فعل من شاركوا في جميع حلقات العمل، وتُرَاعَى تعليقاتهم عند إعداد الدورات الجديدة. وقد قدمت عمليات تقييم الدورات التي استعرضها المجلس صورة إيجابية لنوعية التدريب المقدم.

٤١ - وعجز مركز التجارة الدولية عن تحديد قيمة أي من وفورات الحجم التي تحققت بفضل النهج المشترك لحلقات العمل دون الإقليمية. وأشار المجلس إلى أن مركز التجارة الدولية سعى إلى إدارة البرنامج مع تحقيق وفورات بتنظيم دورات دون إقليمية على نحو متعاقب وباستخدام نفس المدربين في كل موقع حيثما أمكن. كذلك، أعيد أيضا استخدام المواد التعليمية نفسها في الدورات التي أقيمت في شرق وغرب أفريقيا.

٤٢ - ويرى المجلس أن الآليات الإجرائية التي وضعها مركز التجارة الدولية سوف تولّد علاقات تعاون وتحقيق قدر من وفورات الحجم، وإن تعذر تحديد قيمة هذه الوفورات من البيانات المتاحة. وتبين من المجموعة التي استعرضها المجلس أن المنظمات الثلاث نجحت في وضع ترتيبات عمل ذات طابع عملي وفي استحداث مجموعة متنوعة من وحدات التدريب المشترك.

٤٣ - غير أن المجلس يلاحظ أن الهيئات الوطنية عجزت عن إنجاز الأنشطة التي كلفت بها في التواريخ المحددة. ومثال ذلك أن خطط التنفيذ الوطنية لعام ١٩٩٩ كانت تضم أنشطة ترمي إلى إجراء تقييم للاحتياجات من التدريب بحلول بداية عام ١٩٩٩ وإلى أن يبدأ المدربون الوطنيون في تولي إدارة حلقات عمل متخصصة لتدريب أشخاص آخرين اعتباراً من شباط/فبراير ١٩٩٩ فصاعداً. ولكن لم يحقق أي بلد هذه الأهداف، وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، لم يتمكن سوى سبعة بلدان من تنظيم أي حلقات عمل تدريبية يديرها مدربون وطنيون.

٤٤ - ويوصي المجلس مركز التجارة الدولية بأن يكفل الاتفاق على جداول زمنية واقعية مع الهيئات الوطنية بالنسبة للأنشطة المقرر أن تقوم بها تلك الهيئات؛ وأن يرصد المركز التقدم المحرز لضمان الالتزام بالجدول الزمنية.

تعزيز القدرة الوطنية

٤٥ - كان من بين الأهداف الرئيسية لبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك تنمية القدرة الوطنية على الامتثال للمجموعة الجديدة من قواعد نظام التجارة المتعدد الأطراف. وتوخت المنظمات المتعاونة أن تقوم الهيئات الوطنية بدور هام في تنفيذ البرنامج، وعقدت النية على أن يدير المشاركون المحليون الكثير من الأنشطة على الصعيد الميداني.

٤٦ - غير أن المجلس يلاحظ أن عملية تخطيط برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك كانت مركزية، على غرار عملية إدارته الأولية. وانفردت المنظمات المتعاونة الثلاث في إعداد وثائق المشاريع وخطط العمل قبل أن تتبادلها للتشاور حولها. ولم يكن من المتوقع من المشاركين المحليين أن يساهموا بدور كامل إلا بعد بدء تنفيذ المشاريع.

٤٧ - كذلك، يلاحظ المجلس وجود صعوبات في شغل الوظائف الرئيسية في بعض البلدان بعد بدء المشروع. وقد ساهم التأخير في تعيين الموظفين في تأخير تنفيذ المشاريع في البداية. ومما زاد من الصعوبات التي واجهت المنظمات المتعاونة في تقييم المساهمات التي يمكن للنظرء الوطنيين تقديمها للمشروع أنها لم تحصل على تعهدات مؤكدة منهم قبل التنفيذ وفي المراحل

المبكرة من تنفيذ المشروع. ويوصي المجلس بأن يحدد مركز التجارة الدولية، بالتعاون مع المنظمات الشريكة، أفضل السبل الفعالة لإشراك الشركاء الوطنيين في مرحلة مبكرة في إعداد وثائق المشاريع وخطط العمل.

٤٨ - وخلص المجلس بعد فحصه لوثائق المشاريع إلى أن مركز التجارة الدولية لم يول اعتباراً كافياً لأوجه المخاطرة المتصلة بالتنفيذ، خاصة فيما يتعلق بالقدرة الوطنية على الإنجاز، ولم يرسم خططاً كافية مسبقاً تحسباً لهذه المخاطرة ولا رتب وفق الأولوية المناطق التي قد يتطلب الأمر فيها تدعيم الموارد الوطنية. غير أن المجلس أشار إلى أن مركز التجارة الدولية أقر بالتأخر في الإنجاز عن المواعيد المقررة وأنه سارع إلى جمع المزيد من المعلومات عن المشاكل وإدخال التغييرات اللازمة. وأعرب المجلس عن ترحيبه بالاستجابة السريعة للمركز ونهج الإدارة النشط المتبع في هذا المقام. ولتقليل الحاجة إلى التدابير العلاجية في المستقبل، أوصى المجلس بأن يجري مركز التجارة الدولية تحليلاً أوسع نطاقاً لأوجه المخاطرة الخاصة بكل بلد قبل بدء المشروع.

٤٩ - وحددت المنظمات المتعاونة بعض الشواغل بشأن استدامة المنجزات المشاريعة في الأجل الطويل في البلدان المستفيدة، فقد عجزت معظم هذه البلدان في بداية الأمر عن تنفيذ الأنشطة المزمع تنفيذها على الصعيد الوطني دون الحصول على دعم إضافي من برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك. ونظم مديرو المشاريع دراسة استقصائية بشأن مسألة بناء القدرات في مطلع عام ٢٠٠٠ وعقدوا العزم على تقييم مشاكل الاستدامة في الأجل الطويل على نحو أكثر عمقا والتماس حلول قابلة للتنفيذ من خلال تقييم المشاريع المقرر تنفيذها في أواخر ربيع ٢٠٠٠. وأشارت الدراسة الاستقصائية المتعلقة ببناء القدرات إلى أن بلدانا مختلفة قد حققت درجات مختلفة من القدرة، ولكن ليس من المحتمل أن يتمكن أي منها من أو يواصل بمفرده تنفيذ المجموعة الكاملة من التدابير المشاريعة على المدى الطويل.

٥٠ - ويشترك المجلس المركز انشغاله بضرورة تحقيق أقصى قدر من الاستدامة، ويؤيد النهج الفعال الذي يتبعه في استقصاء المزيد من المعلومات عن طبيعة المشاكل التي تحجم القدرات وخير السبل الكفيلة بمعالجتها.

الرصد والتقييم

٥١ - أكدت المنظمات الثلاث على أهمية اتباع نهج منفتح يتسم بالشفافية في إدارة برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك. ووجد المجلس أن مركز التجارة الدولية اتبع هذا النوع من النهج وأنه قام بجمع معلومات عن المشروع وتقديمها للأطراف الرئيسية المعنية. ووفر الفريق التوجيهي للصندوق الاستئماني المشترك المنتدى الرئيسي لمناقشة التقدم المحرز. ويعقد الفريق

التوجيهي اجتماعات منتظمة ويعد مركز التجارة الدولية تقارير عن كل مجموعة وعن كل بلد، ويوفر، كذلك المعلومات الأكثر حداثة عن المركز المالي للمشروع. ويرى المجلس أن الفريق التوجيهي الذي يجمع بين المانحين والمستفيدين ومديري المشاريع بشكل مباشر، يمثل آلية قيمة لجميع الجهات المعنية.

٥٢ - ويجري مركز التجارة الدولية عمليات رصد منتظمة للأنشطة التي يتم تنفيذها في إطار المشروع. ويقدم كل مدير مجموعة تقارير فصلية عن الأنشطة التي يضطلع بها، ويصنف العمل الذي يقوم به حسب البلدان. كما يقدم المنسقون القطريون تقارير فصلية عن الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني. ويلخص مديرو المشاريع هذه المعلومات في تقارير مرحلية تحال إلى الفريق التوجيهي.

٥٣ - وتتسم عملية الرصد المالي بقدر أكبر من التعقيد. فإدارة برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك أرادت الحصول على التقارير المالية حسب المجموعات، حتى يمكن الربط بين مدخلات المشروع ونواتجه، والتعرف بطريقة واضحة على تكاليف تحقيق أي هدف معين. غير أن التقارير المالية للمركز معدة على أساس النفقات المتكبدة حسب فئات الموارد، مثل الموظفين الوطنيين، والموظفين الدوليين، والمعدات، وتكاليف السفر، كما تخضع لتحليل آخر حسب البلدان ذات الصلة. ولا يجمع النظام الحالي بصورة تلقائية بين الفئات المختلفة للنفقات ولا يعد تقارير على أساس المجموعات أو النواتج التي تحققت في مختلف البلدان.

٥٤ - وأعد مركز التجارة الدولية الميزانية التشغيلية على أساس المجموعات، وأدخل البيانات يدويا في نظام الكشوف. وأعاد تحليل بيانات النفقات التي حصل عليها من النظام المالي للأمم المتحدة وفقا للمجموعات بالنسبة لعام ١٩٩٨، ولكنه لم يكرر ذلك بالنسبة لعام ١٩٩٩، بسبب ما تستغرقه إعادة التحليل من وقت طويل تولده من تكلفة بالغة. وعليه، فرغم أن مركز التجارة الدولية يدير إنجاز البرنامج على أساس المجموعات، فإن النظام لا يوفر معلومات عن النفقات المتكبدة بالنسبة لمجموعة معينة. وقد أبلغ مركز التجارة الدولية المجلس بأن النظام قد تعدل، اعتبارا من عام ٢٠٠٠، ليتسنى تقديم التقارير عن النفقات وفق المجموعات.

٥٥ - ويعرب المجلس عن ترحيبه بجهود المركز الرامية إلى ربط المدخلات بالنواتج ربطا مباشرا وتوضيح تكاليف الانتهاء من كل جزء من أجزاء العمل. ومن شأن هذا الإجراء أن يحسن المساءلة حيث ستوضح بصورة أفضل المنجزات التي تحققت مقابل الأموال المنفقة. وأقر المجلس بالجهود الكبيرة التي بذلها مركز التجارة الدولية لمعالجة الصعوبات المتصلة بالإبلاغ المالي.

٥٦ - وأذن مركز التجارة الدولية، من جراء المشاكل التي تكتنف تنفيذ المشروع وشواغله بشأن القدرة الوطنية، بإجراء استعراضين إضافيين، هما: استعراض لعمليات تجارية، وقد قدم تقرير عنه في أيار/مايو ١٩٩٩، ودراسة استقصائية بشأن بناء القدرات، قدم تقرير عنها في آذار/مارس ٢٠٠٠. وقد أجري الاستعراضان للحصول على المزيد من المعلومات وإيجاد حلول علاجية للمشاكل الناشئة، وتقديم النتائج التي يمكن للتقييمات الوافية أن تستند اليها. وكانت المنظمات الثلاث قد خططت أصلاً لتنفيذ عمليتي تقييم للمشاريع: إحداهما في منتصف المدة والثانية بعد انتهاء المشروع. ويتوقع مركز التجارة الدولية الحصول على تقرير التقييم الخاص بمنتصف المدة في أواخر ربيع أو أوائل صيف ٢٠٠٠. ويعرب المجلس عن ارتياحه إزاء المستوى الرفيع للجهود التي بذلت لتقييم هذا المشروع والجهود النشطة التي بذلها مركز التجارة الدولية للتعلم من الدروس المستفادة.

٢ - نظام إدارة معلومات الشركات

٥٧ - أشار المجلس في تقريره عن البيانات المالية للمركز للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى أن المركز استحدث أدوات جديدة للتخطيط والتقييم. وقد أعد المجلس بخاصة خطة تشغيل سنوية وخطة متوسطة الأجل ثلاثية متجددة لتحسين الأداء والكفاءة والشفافية في أنشطته. كذلك، وضع مركز التجارة الدولية نظاماً لإدارة معلومات الشركات ونفذه في عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ وأعد خطة للعمليات السنوية لعام ١٩٩٩ باستخدام ذلك النظام.

٥٨ - والقصد من نظام إدارة معلومات الشركات أن يزود مركز التجارة الدولية بأداة تشغيلية وإدارية لإضفاء المزيد من الفعالية والشفافية على أنشطة التخطيط والرصد والإبلاغ. وقد بلغت تكلفة استحداث هذا النظام ٢٩٠.٠٠٠ دولار، ويتضمن الوحدات التالية:

(أ) **خطة العمليات السنوية:** تسجل تفاصيل برنامج العمل السنوي لمركز التجارة الدولية ومهام كل موظف، وتتيح رصد مركز تنفيذ النواتج. ويسر هذا النظام إعداد الخطة ومواصلة تنفيذها والوصول إلى المعلومات واستعادتها.

(ب) **هدف وحدة تنفيذ المشاريع:** إلى تسجيل أوصاف جميع المشاريع والبيانات الأساسية المتعلقة بها، بالإضافة إلى المعلومات المتصلة بما تحقق من تقدم. وتسهل هذه الوحدة إعداد التقارير عن المشاريع وكذلك الملخصات التي يطلبها الفريق الاستشاري المشترك. ويمكن التعرف على مركز المهام على شبكة الإنترنت لتعزيز القدرة على الرصد لدى مديري المشاريع.

(ج) **وتقوم وحدة تطوير المشاريع:** بتسجيل العملية الكاملة التي تفضي إلى صياغة مقترحات المشاريع بكافة مراحلها، بدءاً من طلب المساعدة التقنية حتى الحصول على

موافقة الجهة المانحة ويبين النظام المجموعة الكاملة من المشاريع ومركز الوثائق المقدمة بشأنها إلى الجهات المانحة.

٥٩ - كذلك، يوفر نظام إدارة معلومات الشركات تسهيلات أخرى، مثل تقديم معلومات موجزة عن الجهات المانحة وما تؤثره من توجهات؛ وقرارات لجنة تقييم المشاريع وإجازتها؛ وتخزين واستعادة النصوص الكاملة للوثائق (مثل، تقارير البعثات).

٦٠ - واستعرض المجلس نظام إدارة معلومات الشركات لتقييم مدى ما حققه من المنافع المتوقعة.

٦١ - وأكد الفحص الاختباري للبيانات أن مدخلات خطة العمليات السنوية كانت دقيقة. غير أنه تبين للمجلس في آذار/مارس ٢٠٠٠ أن من بين النواتج النهائية الـ ٨١٧ التي كان من المقرر إنجازها في عام ١٩٩٩، أن ١٧٠ ناتجا (٢١ في المائة) كانت لا تزال مصنفة تحت بند الأنشطة المقررة، و ٥٣٨ (٦٦ في المائة) مصنفة تحت بند الأنشطة الجارية، و ٩٧ (١٢ في المائة) مسجلة تحت بند الأنشطة المنجزة، و ١٢ (واحد في المائة) تحت بند الأنشطة الملغاة. وأبلغ مركز التجارة الدولية المجلس بأن الوضع الذي بينه نظام إدارة معلومات الشركات غير صحيح لأن موظفي مركز التجارة الدولية لم يحدثوا سجلات النظام بما يتفق مع الوضع النهائي بالنسبة للتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع. وعليه، فلم يقدم النظام موجزا دقيقا أو يعول عليه عن المنجزات التي تحققت بالمقارنة بخطة العمليات السنوية.

٦٢ - شكل مركز التجارة الدولية فريق تركيز لتقصي السبب في عدم استخدام نظام إدارة معلومات الشركات على النحو المقصود منه. وأوضحت النتائج الأولية التي انتهى إليها هذا الفريق أن موظفي مركز التجارة الدولية يرغبون استخدام النظام، ويعتبرونه شاملا، ولكن منافع النظام لم تثبت بعد. ويقوم مركز التجارة الدولية بدراسة السبل الكفيلة بتبسيط سير عمل النظام.

٦٣ - وفي حين يسلم المجلس بأن نظام إدارة معلومات الشركات ما زال في سنته الأولى من العمل، فإنه يشعر بالقلق لأنه على الرغم من إنفاق ٢٩٠.٠٠٠ دولار على استحداث هذا النظام لم يتحقق أي نفع كبير بعد. ويوصي المجلس بأن يتخذ مركز التجارة الدولية إجراءات متضافرة لكفالة استكمال نظام إدارة معلومات الشركات حتى يمكن الاستفادة منه كأداة فعالة في الإدارة.

٣ - حالات الغش والغش الافتراضي

٦٤ - لم يُبلغ المجلس عن أية حالات من حالات الغش أو الغش الافتراضي خلال الفترة.

دال - شكر وتقدير

٦٥ - يود مجلس مراقبي الحسابات أن يعرب عن تقديره لما قدمه المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية وموظفو المركز من تعاون ومساعدة للمجلس أثناء قيامه بمراجعة حسابات مركز التجارة الدولية.

(توقيع) السير جون بورن
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية

(توقيع) أوسبي توتو بريجي
المراجع العام للحسابات في غانا

(توقيع) سيسلو د. غانغان
رئيس لجنة الفلبين لمراجعة الحسابات

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

المرفق

متابعة الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧^(أ)

التوصية ١٣

١ - على مركز التجارة الدولية أن يقوم، بالتعاون مع مقر الأمم المتحدة، باستعراض المعالجة المحاسبية للمصروفات والإيرادات المؤجلة لضمان اتساقها مع أفضل الممارسات المحاسبية.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢ - ينتظر مركز التجارة الدولية تعليمات من مقر الأمم المتحدة عن التعديلات الواجب إدخالها على معايير المحاسبة بمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة المصروفات والإيرادات المؤجلة.

تعليقات المجلس

٣ - يعرب المجلس عن خيبة أمله لملاحظة عدم إحراز مزيد من تقدم في هذا المجال. وقد أشار المجلس مرة أخرى إلى أن المعالجة غير ملائمة في هذا التقرير.

التوصية ٢٩

٤ - على المركز أن يصدر توجيهات بشأن النهج الموجه نحو الشركات بغية ضمان تصميم مشاريع المؤسسات وتنفيذها على أساس واضح ومتسق.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٥ - نظرا لمحدودية الموارد والأولويات الجديدة للمستفيدين والمانحين، لم يكن من الممكن اتباع النهج الموجه نحو الشركات بصورة كاملة. ولذلك فإن إصدار مبادئ توجيهية، لم يعد ضروريا. ويتم التركيز الآن على نهج "شبكة المنتجات" الذي تصل من خلاله منتجات المساعدة التقنية لمركز التجارة الدولية إلى المؤسسة عبر شبكة من المؤسسات الشريكة المسؤولة عن التكييف الوطني والتطبيقات الواسعة الانتشار، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وتعزيز خدمات التوعية إلى أقصى حد والمساهمة بصورة أفضل في تحقيق الهدف الرئيسي للمركز وهو بناء القدرات الوطنية.

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ (A/53/5)، المجلد الثالث، الفصل الأول.

تعليقات المجلس

٦ - يلاحظ المجلس النهج المنقح للمركز.

التوصية ٣٣

٧ - على مركز التجارة الدولية أن يدرج في استراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد من أجل توسيع قاعدة تمويل المركز ووضع أرقام مستهدفة تقاس على أساسها المنجزات؛ وتحديد موعد وكيفية قيام المجلس بإشراك المانحين الحاليين والمحتملين؛ وتحديد مسؤوليات موضحة بجلاء من أجل تنفيذ الاستراتيجية واستعراضها. وقد وافق المجلس على ذلك.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٨ - نشر مركز التجارة الدولية ورقة بشأن "عناصر استراتيجية تعبئة الموارد من قبل مركز التجارة الدولية" استكملت بمبادئ توجيهية داخلية مفصلة لتعبئة الموارد. وينظم مركز التجارة الدولية أيضا عددا من حلقات العمل في عام ٢٠٠٠ بشأن "فهم المانحين" أدرجت في برنامج تنمية مهارات موظفي مركز التجارة الدولية.

تعليقات المجلس

٩ - يرحب المجلس بالتقدم الذي أحرزه المركز في هذا المجال ويحث على اتخاذ خطوات إضافية لتنفيذ سياساته المنقحة.

التوصية ٣٨

١٠ - ينبغي أن يضمن مركز التجارة الدولية أن تكون وثائق المشاريع ذات مستوى متسق وتدعمها عمليات تقييم للاحتياجات وتشتمل على أطر لتيسير الرصد والتقييم الفعالين.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١١ - استعان مركز التجارة الدولية بخدمات خبير استشاري للوقوف على كيفية تنفيذ التوصية. واستخدم تقرير الخبير الاستشاري كأساس "لخريطة تدل على كيفية تقييم الاحتياجات وتصميم البرامج"، صدرت في آذار/مارس ٢٠٠٠.

تعليقات المجلس

١٢ - يلاحظ المجلس التقدم الذي أحرزه المركز في هذا المجال الهام. وقد استعرض المجلس تقرير الخبير الاستشاري "والخريطة" ويعتبر أن الوثائق تعالج مضمون التوصية. ولذلك يحث المجلس المركز على الاستفادة من الإجراءات في تصميم أي مشروع في المستقبل.

التوصية ٤٣

١٣ - ينبغي أن يكفل مركز التجارة الدولية، كجزء من تصميم المشاريع، اتخاذ ترتيبات مناسبة لجمع البيانات الأساسية، للمساعدة في تيسير تقييم أثر المشاريع في المستقبل.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٤ - يسلم مركز التجارة الدولية بأن جمع البيانات ضروري، بالرغم من أن جمع البيانات ذات الصلة يمكن أن يثبت من الناحية العملية بأنه أمر يتسم بالصعوبة إذ أن مركز التجارة الدولية يعمل دائما في مناطق تؤثر فيها العوامل الخارجية على مدى تحقيق النجاح وعلى مدخلات المركز على السواء. غير أن المركز أدرج شروط جمع البيانات في مقترحات المشاريع الجديدة، مثل برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك.

تعليقات المجلس

١٥ - استعرض المجلس ستة من مقترحات وثائق المشاريع الأخيرة للمركز ويسره ملاحظة أن شروط جمع البيانات مدرجة فيها حاليا.

التوصية ٤٩

١٦ - ينبغي أن يضع مركز التجارة الدولية، على سبيل الأولوية، مؤشرات لأداء الشركات ونظاما يمكن عن طريقه تسجيل وتجميع المنجزات من أجل تقديم تقييم سنوي لمدى التأثير.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٧ - أجرى مركز التجارة الدولية بحثا واسع النطاق عن موضوع الإدارة القائمة على أساس النتائج خلال فترة السنتين الماضية. وقد حلل نظم وتجارب الوكالات الإنمائية الأخرى وشارك في المناقشة الجارية ذات الصلة لفريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتقييم. وقد تعاني كل الوكالات من صعوبات منهجية في تطبيق مفهوم الإدارة القائمة على أساس النتائج على مسألة تقديم خدمات المساعدة التقنية (خصوصا المسائل المتعلقة بموثوقية البيانات وإسنادها وتجميعها). ويقوم بمتابعة المسألة فريق منشأ حديثا لتغيير طرائق التنظيم والتركيز على تحسين العمليات الإدارية.

تعليقات المجلس

١٨ - يهتم المجلس بملاحظة التقدم البسيط الذي أحرز في هذا المجال الهام. ويحث المجلس مركز التجارة الدولية على استحداث مؤشرات مناسبة كمسألة عاجلة.

التوصية ٥٥

١٩ - ينبغي أن يكفل مركز التجارة الدولية أن تتضمن مقترحات إصدار المنشورات تبريرا للاحتياجات والآثار المترتبة عليها بالنسبة للموارد.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٠ - قرر مجلس المنشورات بمركز التجارة الدولية استعراض هذه المسألة في أيار/مايو ٢٠٠٠. وسيكون تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض إدارة منشورات المركز، مساهمة قيمة للنظر في هذه النقطة.

تعليقات المجلس

٢١ - يلاحظ المجلس الإجراء الذي اتخذته مركز التجارة الدولية ويحثه على تنفيذ السياسة المنقحة بأسرع وقت ممكن.

التوصية ٥٩

٢٢ - ينبغي أن يستعرض مركز التجارة الدولية إجراءاته المتبعة لتحديد عدد المنشورات المقرر طبعها بهدف تقليل مستوى المخزونات الفائضة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٣ - نظر فريق مركز التجارة الدولية العامل المعني بمسائل السياسات المتصلة ببرنامج المنشورات في هذه المسألة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وأوصى بأن تشترط الإجراءات على الإدارات تحديد عدد المنشورات التي تحتاج إلى طباعتها على نحو أكثر دقة. ونفذت الإجراءات المنقحة في عام ٢٠٠٠ وستؤدي إلى تفادي تكبد الفائض من المخزونات في المستقبل.

تعليقات المجلس

٢٤ - يسر المجلس أن يلاحظ الإجراء الذي اتخذته مركز التجارة الدولية ويأمل في أن يكون للإجراءات المنقحة التأثير المرجو في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

التوصية ٦١

٢٥ - ينبغي أن يحسن المركز تخطيطه لأعمال البحث والتطوير وتحديد أولوياتها وأن يتبع نهجا أكثر حصافة وأن يعزز إدارته للمتعاقدين لكي يكفل إنجاز النواتج في حينها.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٦ - تمكن خطة العمليات السنوية للمركز كبار المديرين في استعراض خطط العمل لكل وحدة على حدة (بما فيها عناصر البحث والتطوير والمدخلات التي ينبغي أن يقدمها المتعاقدون)، في مرحلتها التخطيط والتنفيذ على حد سواء. وتعتبر خطة العمليات السنوية وحدة من وحدات نظام إدارة معلومات الشركات التي ينبغي استكمالها بانتظام وتسجيل حالات الخروج عن الخطة الأصلية. ومع ذلك، استخدمت هذه الأدوات حتى الآن بصفة رئيسية لأغراض التسجيل وبدرجة أقل لرصد البرامج. وكُلِّف فريق لتغيير طرائق التنظيم بالبحث عن سبل تكفل تطبيق نظام إدارة معلومات الشركات بصورة أكثر انتظاماً في المستقبل.

تعليقات المجلس

٢٧ - يلاحظ المجلس التقدم المحدود الذي أحرز حتى الآن ويبيد المزيد من التعليقات في التقرير الحالي.

التوصية ٦٥

٢٨ - ينبغي أن يضمن مركز التجارة الدولية اختبار جميع النظم لمعرفة مدى توافقها مع عام ٢٠٠٠، مع إتاحة فترة إعداد كافية لمعالجة أي أوجه قصور.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٩ - اختبر مركز التجارة الدولية جميع النظم على نطاق واسع قبل الألفية الجديدة ولم يواجه أي مشاكل تتعلق بعلة الألفية.

تعليقات المجلس

٣٠ - يسر المجلس أن يلاحظ أن إجراءات المركز تكفل توافق جميع النظم مع عام ٢٠٠٠.

الفصل الثالث

رأي مجلس مراجعي الحسابات

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية المرفقة التالية لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، التي تشمل البيانات المرقمة من الأول إلى الرابع والملاحظات الداعمة، وذلك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. والبيانات المالية هي من مسؤولية المدير التنفيذي. أما مسؤوليتنا فتتمثل في إبداء رأي بخصوص هذه البيانات المالية بالاستناد إلى مراجعتنا للحسابات.

وقمنا بمراجعة الحسابات وفقا للمعايير الموحدة لمراجعة الحسابات التي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقتضي تلك المعايير بأن نقوم بتخطيط وإجراء مراجعة الحسابات للتأكد بشكل معقول من أن البيانات المالية خالية من أي بيانات مادية خاطئة. وتشمل مراجعة الحسابات القيام، على أساس اختياري وحسبما يراه مراجع الحسابات ضروريا في الظروف القائمة، بفحص للأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. كما تتضمن مراجعة الحسابات تقييم المبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي وضعها المدير التنفيذي، فضلا عن تقييم طريقة عرض البيانات المالية عموما. ونعتقد أن المراجعة التي أجريناها للحسابات تتيح أساسا معقولا لإبداء رأي تدقيقي.

وتعكس هذه البيانات المالية، في رأينا، بصدق الوضع المالي، من جميع جوانبه، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ونتائج العمليات والتدفقات النقدية لفترة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للسياسات المحاسبية المعلنة للمركز والواردة في الملاحظة ٢ على البيانات المالية، والتي طبقت بطريقة تتسق مع تلك التي طبقت في الفترة المالية السابقة.

علاوة على ذلك، جرت معاملات المركز التي فحصناها في إطار مراجعتنا للحسابات، في رأينا، من جميع الجوانب الهامة وفقا للنظام المالي والسند التشريعي.

وعمدنا كذلك، وفقا للمادة ١٢ من النظام المالي، إلى إصدار تقرير مفصل عن مراجعتنا للبيانات المالية للمركز.

(توقيع) السير جون بورن

المراقب المالي

والمراجع العام للحسابات في المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

(توقيع) أوسبي توتو بريجي

المراجع العام للحسابات في غانا

(توقيع) سيسلو د. غانغان

رئيس لجنة الفلبين لمراجعة الحسابات

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

الفصل الرابع

المصادقة على صحة البيانات المالية

١ - أعدت البيانات المالية لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقا للقاعدة المالية ١١١-٤.

٢ - ويرد موجز السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه البيانات في الملاحظة ٢ على البيانات المالية. وتقدم هذه الملاحظات معلومات وإيضاحات إضافية عن الأنشطة المالية التي اضطلع بها مركز التجارة الدولية أثناء الفترة المشمولة بهذه البيانات والتي يتحمل الأمين العام مسؤوليتها الإدارية.

أشهد بصحة البيانات المالية والمرقمة من الأول إلى الرابع والخاصة بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

(توقيع) جان بيير هالفاكس
الأمين العام المساعد، المراقب المالي

٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

الفصل الخامس

البيانات المالية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٩٩

البيان الأول

الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق لفترة
السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩^(أ)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأنشطة الأخرى										الإحالة إلى الملاحظة رقم	
أنشطة التعاون التقني											
الصناديق الدائرة والصناديق الأخرى		تكاليف دعم البرامج		برنامج الأمم المتحدة الإئتماني		الصناديق الاستثمارية		الصندوق العام			
١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩		
الإيرادات											
الاشتراكات المقررة											
										٤٩٢	
										٣ (أ)	من منظمة
-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠ ١١٨	١٨	٣ (أ)	التجارة العالمية
										٣ (أ)	من الأمم المتحدة
-	-	-	-	-	-	١٩ ١٨٥	٢٣ ٠٥٦	-	-	٤ (١) (أ)	التبرعات
إيرادات أخرى/متنوعة											
أموال محصلة بموجب ترتيبات مشتركة بين المنظمات											
-	-	٥٢٤	٥٢٦	٧ ٢٢٢	٤ ٥٠٣	-	-	-	-	٤ (٢) (أ)، (٥) (أ)	
إيرادات من الخدمات المقدمة											
٨٥٣	٨٢٧	٣ ٤٨٦	٣ ٢٨٩	-	-	-	-	-	-	٥ (أ)، ٦ (أ)	
إيرادات الفوائد											
٣٨	٥٤	١١٣	١٩١	-	-	١ ٥٧٩	١ ٥٩٧	١٢٧	١٩٨	٤ (١)، ٥ (أ)، ٦ (أ)	
إيرادات أخرى/ متنوعة											
-	-	٤٩	١٢٣	-	-	-	-	٨٤٦	١ ١٥٦	٣ (أ)، ٥ (أ)	
٨٩١	٨٨١	٤ ١٧٢	٤ ١٢٩	٧ ٢٢٢	٤ ٥٠٣	٢٠ ٧٦٤	٢٤ ٦٥٣	٤١ ٢٠٩	٣٨ ٣٣٨	مجموع الإيرادات	
النفقات											
النفقات											
										٣ (ب)، ٤ (١)	
										٦ (ب)، ٥ (٢)، ٥ (٣)	
٦٨٥	٧٣٤	٢ ٨٢٦	٣ ٩٥٢	٧ ٢٢١	٤ ٥٠٣	٢٠ ٤٤٤	٢٢ ٨٩٠	٤١ ٠٠٥	٣٨ ٧٣٩	مجموع النفقات	
٦٨٥	٧٣٤	٢ ٨٢٦	٣ ٩٥٢	٧ ٢٢١	٤ ٥٠٣	٢٠ ٤٤٤	٢٢ ٨٩٠	٤١ ٠٠٥	٣٨ ٧٣٩		
صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات											
٢٠٦	١٤٧	١ ٣٤٦	١٧٧	١	-	٣٢٠	١ ٧٦٣	٢٠٤	(٤٠١)		
الوفورات المحققة من التزامات الفترات السابقة أو من إلغائها											
-	-	٧	٣	-	-	-	-	٢١٩	٢٧٧	٣ (٥)، (٣)، ٥ (ج)	
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في أول الفترة											
٢٠٩	٤١٥	١٤٠	١ ٤٩٣	(١)	-	٢ ٢٥١	٢ ٥٧١	٣٤٦	٧٦٩	٣ (٥)، (٣)، ٥ (ج)	
٤١٥	٥٦٢	١ ٤٩٣	١ ٦٧٣	-	-	٢ ٥٧١	٤ ٣٣٤	٧٦٩	٦٤٥	الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في نهاية الفترة	

(أ) انظر الملاحظة ٢.

الملاحظات المرافقة هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الثاني

الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٩^(١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأنشطة الأخرى		أنشطة التعاون التقني		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		الصناديق الاستمائية		الصندوق العام		الإحالة إلى الملاحظة رقم	
الصناديق الدائرة والصناديق الأخرى	تكاليف دعم البرامج	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩		
١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩		
الأصول											
-	-	١٠٥٧	١٧٣٥	٢	٣	١٣٧٣٠	١٦٧٤٤	١١٨٢	١٧٢٤	٣ (ج)، ٤ (١)	النقدية والودائع لأجل
-	-	-	-	-	-	٢٩٠٨	٧٥٢٠	-	-		تبرعات مستحقة القبض
حسابات القبض:											
٤١٥	٥٦٢	٥١٦	-	٣٧٥	٢٢١٠	٢١٢٣	٣٠٥١	٥٤	-	٤ (١) (ج)	أرصدة مشتركة بين الصناديق مستحقة القبض
-	-	٢٩	٣٥	٢٧٢٨	١٧٧٠	٦٣٨	٦١٦	٧٨٣	٥٢٩	٣ (ج)، ٢ (٢)	بنود أخرى أصول أخرى
-	-	-	-	٣٩٢٦	١٦٣٥	-	-	-	-		مخصصات غير منفقة
-	-	٣	-	٥٥٨	٢٣١	١٧٥١	٣١٧٦	١٥٤	١٥٩	٣ (ج)، ٣ (٤)	مصرفات مؤجلة وأصول أخرى
٤١٥	٥٦٢	١٦٠٥	١٧٧٠	٧٥٨٩	٥٨٤٩	٢١١٥٠	٣١١٠٧	٢١٧٣	٢٤١٢		بمجموع الأصول
الخصوم											
-	-	-	-	-	-	٩٢٥٢	٩٧٥٩	-	٢٤٤		التبرعات المدفوعة المخصصة مقدما
-	-	١١٢	٨٠	٥٧٠	٩٦٧	١٩٦٨	٢٥٢٧	١٣٢١	١٣٧٠		الالتزامات غير المصفاة حسابات الدفع:
-	-	-	١٧	٢١٢٣	٢٩٦٣	١٣٦٠	٢٧٧٢	-	٧٢	٣ (٥)، ١ (١)	أرصدة مشتركة بين الصناديق مستحقة الدفع
-	-	-	-	٤٤١	٦١	١٣٥٤	١٦١٩	٨٣	٨١	٣ (٥)، ١ (١)	بنود أخرى
-	-	-	-	٤٤٥٥	١٨٥٨	٤٦٤٥	١٠٠٩٦	-	-	٤ (١)، ٥ (٣)	خصوم أخرى:
٢ (ج)، ٣ (٢)											
-	-	١١٢	٩٧	٧٥٨٩	٥٨٤٩	١٨٥٧٩	٢٦٧٧٣	١٤٠٤	١٧٦٧		بمجموع الخصوم

الأنشطة الأخرى											
الصناديق الدائرة والصناديق الأخرى		تكاليف دعم البرامج		أنشطة التعاون التقني				الصندوق العام		الإحالة إلى الملاحظة رقم	
				برنامج الأمم المتحدة الإثنائي		الصناديق الاستثمارية					
١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٩		
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق											
-	-	٣٩٢	٣٨٢	-	-	١٠٨٨	١٠٨٨	-	-	٤ (هـ) ٥ (ج)	احتياطيات التشغيل
-	-	-	-	-	-	١٤٨٣	٣٢٤٦	-	-		أرصدة متصلة بمشاريع ممولة من المانحين
٤١٥	٥٦٢	١١٠١	١٢٩١	-	-	-	-	٧٦٩	٦٤٥	٣ (د) (٣)، ٥ (ج)	مجموع الفوائض (العجز)
٤١٥	٥٦٢	١٤٩٣	١٦٧٣	-	-	٢٥٧١	٤٣٣٤	٧٦٩	٦٤٥		مجموع الاحتياطيات وأرصدة الصناديق
٤١٥	٥٦٢	١٦٠٥	١٧٧٠	٧٥٨٩	٥٨٤٩	٢١١٥٠	٣١١٠٧	٢١٧٣	٢٤١٢		مجموع الخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق

(أ) انظر الملاحظة ٢.

الملاحظات المرافقة هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الثالث

الصندوق العام: التدفق النقدي لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦-٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨-٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٠٤	(٤٠١)	صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات (البيان الأول والثاني)
(٤٠١)	٢٥٤	(الزيادة) النقص في حسابات القبض الأخرى
(١)	(٥)	(الزيادة) النقص في الأصول الأخرى
٤٧٧	٤٩	الزيادة (النقص) في الالتزامات غير المصفاة
(٥٠)	(٢)	الزيادة (النقص) في حسابات الدفع
(٨٠)	٢٤٤	الزيادة (النقص) في الخصوم الأخرى
(١٢٧)	(١٩٨)	مطروحا منها: إيرادات الفوائد
٢٢	(٥٩)	صافي النقدية من أنشطة التشغيل

١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦-٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨-٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل	
(٥٤)	٥٤ (الزيادة) النقص في الأرصدة المشتركة بين الصناديق المستحقة القبض
(٢٨)	٧٢ الزيادة (النقص) في الأرصدة المشتركة بين الصناديق المستحقة الدفع
١٢٧	١٩٨ مضافا إليها: إيرادات الفوائد
٤٥	٣٢٤ صافي النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل
التدفقات النقدية من مصادر أخرى	
٢١٩	٢٧٧ الوفورات المحققة من التزامات الفترات السابقة أو من إعائها
٢١٩	٢٧٧ صافي النقد من مصادر أخرى
٢٨٦	٥٤٢ صافي الزيادة (النقص) في النقدية والودائع لأجل
٨٩٦	١ ١٨٢ النقدية والودائع لأجل في أول الفترة
١ ١٨٢	١ ٧٢٤ النقدية والودائع لأجل في نهاية الفترة

الملاحظات المرفقة هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الرابع

الصندوق العام: اعتمادات فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات		الاعتمادات						
الرصيد	المجموع	الالتزامات غير المصفاة	المصروفات	المنقحة	التحويلات	التكميلية/ التسويات الأخرى	الأصلية	
								الباب ١١ بء مركز التجارة الدولية للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية
٢٦٠	٣٨ ٧٣٩	١ ٣٧٠	٣٧ ٣٦٩	٣٨ ٩٩٩	-	(١٠٩٢)	٤٠٠٩١	برنامج الأنشطة

الملاحظات المرفقة هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

ملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة ١

مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وأنشطته

(أ) اتخذت الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ القرار ٢٢٩٧ (د - ٢٢) الذي وافقت فيه على إنشاء مركز التجارة الدولية "ليشارك في تسييره على أساس مستمر وفي إطار شراكة متساوية كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)" اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. وسبق لمجلس مجموعة "غات" أن أقر هذه الترتيبات في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وفي عام ١٩٩٥، تولت منظمة التجارة العالمية القيام بمسؤوليات الغات. وطلب المجلس العام لتلك المنظمة آنذاك إلى أمانتها التفاوض مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنقيح ترتيبات الميزانية فيما يتعلق بمركز التجارة الدولية ("المركز"). وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وافقت الجمعية العامة، في مقرها ٤١١/٥٣ بء، على توصية الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية باعتماد وتحديد الترتيبات القائمة التي تنظم وضع المركز بوصفه هيئة مشتركة، وذلك مع منظمة التجارة العالمية، كما أقرت الترتيبات الإدارية المنقحة للمركز على النحو المبين في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/7/Add.3). ويمارس أعضاء منظمة التجارة العالمية (الأطراف المتعاقدة في مجموعة "غات" سابقاً) ومجلس التجارة والتنمية للأونكتاد الإشراف الحكومي على مركز التجارة الدولية ("المركز"). ويضطلع الفريق الاستشاري المشترك بمسؤولية تقديم المشورة بشأن برنامج عمل المركز وأنشطته.

(ب) ويعد المركز منظمة للتعاون التقني، مهمتها دعم الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ولا سيما قطاعاتها التجارية، فيما تبذله من جهود لتحقيق كامل إمكاناتها لتنمية الصادرات وتحسين عمليات الاستيراد، وتهدف في النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويتعامل المركز بالتحديد مع الجوانب التشغيلية لتنشيط التجارة وتنمية الصادرات. ويجري تمويل ميزانيته العادية بشكل مشترك ومتساو من قبل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، كما يجري تمويل مشاريع التعاون التقني من التبرعات المقدمة من المانحين للصناديق الاستثمارية والمخصصات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الملاحظة ٢ موجز السياسات المحاسبية وسياسات الإبلاغ المالي المهمة للمركز

(أ) تمسك حسابات المركز وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة، كما أقرته الجمعية العامة، ووفقاً للقواعد التي وضعها الأمين العام بمقتضى الأنظمة والتعليمات الإدارية التي يصدرها وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة أو المراقب المالي وطبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. كما تراعى مراعاة تامة المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، بالصيغة التي اعتمدها

لجنة التنسيق الإدارية. وقد أحاطت الجمعية العامة علماً بهذه المعايير في قرارها ٢١٦/٤٨ جيم المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ويتبع المركز المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (التنقيح الثالث) بشأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية، على النحو الذي اعتمده اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية في دورتها التسعين.

(ب) تمسك حسابات المركز على أساس "المحاسبة الصندوقية". ويقوم كل صندوق بوصفه كيانا ماليا ومحاسبيا متميزا، وله مجموعة مستقلة من حسابات القيد المزدوج المتوازن ذاتيا.

(ج) الفترة المالية للمركز هي فترة سنتين تقويميتين متتاليتين.

(د) تثبت الإيرادات المستمدة من اشتراكات الصندوق العام ومن استثمار الأموال، والنفقات، والأصول، والخصوم حسب نظام المحاسبة القائم على الاستحقاق. ويكون تناول جميع الإيرادات الأخرى، بما فيها التبرعات، على أساس نقدي.

(هـ) تقدم حسابات المركز بدولارات الولايات المتحدة. أما الحسابات المسوكة بعملات أخرى فتقوم بدولارات الولايات المتحدة وقت إجراء المعاملة بأسعار الصرف التي يقررها المراقب المالي. وفيما يتعلق بهذه العملات، فإن البيانات المالية التي تعد في الفترات التي يحددها المراقب المالي، بموجب تفويض من وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة، لا بد وأن ترد فيها معلومات عن النقدية والاستثمارات والاشتراكات غير المدفوعة وحسابات القبض والدفع الجارية بعملات أخرى غير دولارات الولايات المتحدة، مقومة بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسارية في تاريخ البيانات.

(و) يقوم إعداد البيانات المالية للمركز على أساس المحاسبة بالتكلفة التاريخية، ولا تجري تسويتها لتعكس آثار التغير في أسعار السلع والخدمات.

(ز) ترد نتائج عمليات المركز المعروضة في البيانين الأول والثاني على مستوى الموجز حسب النوع العام للنشاط. ولا يعني عرضها في شكل موجز أنه يمكن المزج بين مختلف الصناديق المنفصلة بأي حال من الأحوال، لأنه لا يجوز في الأحوال الطبيعية استخدام الموارد بين الصناديق.

(ح) والمركز هو أحد المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات الأخرى ذات الصلة. وصندوق المعاشات التقاعدية خطة ممولة لاستحقاقات محددة. ويتكون الالتزام المالي للمنظمة إزاء الصندوق من مساهمة مقررة بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة، إضافة إلى النصيب الذي قد يتعين عليها تحمله في أي مدفوعات للعجز الاكتواري وفقا لما تقضي به المادة ٢٦ من أنظمة صندوق المعاشات التقاعدية.

(ط) الصندوق العام:

- ١' تتمثل إيرادات الصندوق العام في المساهمات الفعلية التي يتم استلامها من الأمم المتحدة ومن منظمة التجارة العالمية خلال فترة السنتين؛
- ٢' تشمل الإيرادات الأخرى/المتنوعة الإيرادات المتأتية من إيجارات أماكن العمل ومبيعات المنشورات والاشتراك في خدمات أنباء الأسواق، والفوائد المكتسبة من مختلف الحسابات المصرفية والودائع لأجل، وما استرد من نفقات الأعوام السابقة وبنود متنوعة أخرى، بما في ذلك مبيعات المعدات المتقادمة؛
- ٣' تضاف النفقات المستردة المحملة على حسابات الميزانية في نفس الفترة المالية إلى الحسابات نفسها، بينما تضاف النفقات المستردة المتصلة بالفترات المالية السابقة إلى الإيرادات المتنوعة؛
- ٤' الربح أو الخسارة في أسعار الصرف: عند إقفال الحسابات في نهاية كل فترة مالية، يخصم رصيد الخسارة أو الربح في أسعار الصرف من الميزانية إن كانت هناك خسارة صافية؛ أما إذا كان هناك ربح صاف، فإنه يضاف إلى الإيرادات المتنوعة؛
- ٥' تضاف الوفورات المتحققة من تصفية التزامات فترات سابقة مباشرة إلى رصيد الصندوق؛

الأصول:

- ٦' تشمل النقدية والودائع لأجل الأموال المودعة في حسابات مصرفية مدرة للفائدة، وشهادات الإيداع، والحسابات تحت الطلب، وهي تظهر في بيانات الأصول والخصوم بوصفها نقدية وودائع لأجل. وفيما عدا التغيرات في القيمة الناشئة عن إعادة تقويم العملات على النحو المنصوص عليه في الفقرة (هـ) أعلاه، فإن كل المبالغ تذكر حسب التكلفة؛
- ٧' تشمل المصروفات المؤجلة بنود النفقات التي لا يصح قيدها في الفترة المالية الحالية والتي تقيّد كنفقات في الفترة المالية اللاحقة؛ وتشمل بنود النفقات التزامات وافق عليها المراقب المالي لفترات مالية مقبلة، طبقاً للقاعدة ١١٠-٦ من النظام المالي. وتنحصر هذه الالتزامات في الأحوال الطبيعية في الاحتياجات الإدارية ذات الطابع

المستمر وفي العقود أو الالتزامات القانونية التي يحتاج تنفيذها لفترات زمنية طويلة مسبقاً؛

‘٨’ لأغراض الميزانية العمومية فقط لا يسجل كمصروفات مؤجلة إلا الأجزاء من سلف منحة التعليم التي يفترض أنها تخص السنة الدراسية المنتهية في تاريخ إعداد البيان المالي. ويحتفظ بكامل مبالغ السلف بوصفه حسابات قبض من الموظفين لحين تقديم الأدلة المطلوبة على استحقاق منحة التعليم. وعندئذ تقيّد المنحة على حسابات الميزانية وتسترد السلف؛

‘٩’ لا يدخل الأثاث والمعدات والممتلكات غير المستهلكة الأخرى ضمن أصول المركز. وتحمل المقتنيات على المخصصات في سنة الشراء.

الخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق:

‘١٠’ تعتبر الاحتياطيات أحد مكونات الفئة التي تشمل الاحتياطيات وأرصدة الصناديق، وهي وفقاً لذلك مدرجة في مجاميع ”الاحتياطيات وأرصدة الصناديق“ الواردة في البيانات المالية؛

‘١١’ وتظهر التزامات المركز المتصلة بالفترة المالية الحالية بوصفها التزامات غير مصفاة تظل سارية لمدة ١٢ شهراً عقب نهاية السنة التي تتعلق بها؛

‘١٢’ تشمل الإيرادات المؤجلة التبرعات المعلنة المحصلة للفتترات المقبلة، وغيرها من الإيرادات المحصلة وإن لم تصبح مكتسبة بعد؛

‘١٣’ لا يدرج مخصص في الصندوق العام يتعلق باستحقاق منحة الإعادة إلى الوطن بالنظر إلى رصد أموال لهذا الاستحقاق في اعتمادات الميزانية؛

‘١٤’ بحسب المخصص المتعلق بتغطية الحالات الطارئة للموظفين، المشار إليها في التذييل دال من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة، على أساس نسبة واحد في المائة من صافي الأجر الأساسي ويجري تحميله على اعتمادات الميزانية. ويفصح عن هذا المخصص في صندوق الأمم المتحدة العام؛

‘١٥’ لا تشمل الخصوم أي مخصص للاستحقاقات الواجبة الدفع للموظفين عند إنهاء خدمتهم.

(ي) حسابات التعاون التقني:

- ١' يتضمن البيانان الأول والثاني التقارير المالية لأنشطة التعاون التقني التي تمولها الصناديق الاستثمارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٢' المبالغ المحصلة بموجب الترتيبات المشتركة بين المنظمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أرقام إيرادات المخصصات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي نفس الأرقام المذكورة كنفقات إجمالية، مما يتفق مع إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تتطلب تسوية المخصصات بحيث تتساوى مع النفقات الفعلية؛
- ٣' التبرعات الصناديق الاستثمارية: تقييد التبرعات الواردة من الحكومات أو المانحين الآخرين عند تلقي التبرع. وتعالج جميع الأموال المقبولة لأغراض يحددها المانح، باعتبارها أموالاً استثمارية أو حسابات خاصة. وتنشأ صناديق استثمارية مستقلة لكل مشروع. وذلك حسبما يقره المانح والبلد المستفيد؛
- ٤' تضاف الفائدة والإيرادات المتنوعة الناشئة عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حسابات الصندوق التشغيلي القائم مع تلك المنظمة. وتضاف الفائدة الناشئة عن الاستثمارات القصيرة الأجل للصناديق الاستثمارية أولاً إلى حساب احتياطي التشغيل لإبقاء ذلك الاحتياطي على المستوى المتفق عليه (انظر الفقرة الفرعية (ي) '١١')، ثم إلى تكاليف الدعم لسد أي عجز سنوي يرجع إلى تقلبات العملة، وبعد ذلك إلى صناديق المانحين. وتضاف الإيرادات المتنوعة للصناديق الاستثمارية الناجمة عن بيع الممتلكات الزائدة عن الحاجة أو النفقات المستردة إلى حساب المشروع الذي تم تمويل الشراء أو النفقات منه أصلاً. وإذا كان المشروع قد انتهى، تقييد هذه الإيرادات لحساب المانح؛
- ٥' المخصصات غير المنفقة/الخصوم الأخرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: يظهر الرصيد غير المنفق لمخصصات السنة الحالية، مع مخصصات السنوات القادمة، باعتباره أصلاً وخصوم أخرى. وتستند المخصصات غير المنفقة للمشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميزانيات المشاريع. وتستند المخصصات غير المنفقة للصناديق الاستثمارية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الإخطارات التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المخصصات؛

٦' المساهمات المحصلة سلفا للصناديق الاستثمارية الأخرى تشمل تبرعات محصلة فيما يتعلق بميزانيات مشاريع تتجاوز الفترة الحالية، بالإضافة إلى إيرادات دعم البرامج المتصلة بميزانيات المشاريع المذكورة؛

٧' تظل الالتزامات غير المصفاة للفترة الحالية المتعلقة بالصناديق الاستثمارية والأنشطة التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سارية لمدة ١٢ شهرا عقب نهاية السنة، بدلا من فترة السنتين المتصلة بها. ومع ذلك، فإنه يجوز للوكالات المنفذة، تمشيا مع متطلبات الإبلاغ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تحتفظ بالالتزامات غير المصفاة أكثر من ١٢ شهرا عند وجود مسؤولية ثابتة عليها بالدفع؛ وفي تلك الحالات تدرج الالتزامات في البيانات المالية بوصفها حسابات دفع. وتفيد الوفورات المتحققة في تصفية التزامات الفترة السابقة لحساب المشاريع المنفردة باعتبارها تخفيضا في نفقات الفترة الحالية وذلك وفقا لمتطلبات الإبلاغ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٨' الالتزامات غير المصفاة للفترة المالية المقبلة تدرج بوصفها مصروفات مؤجلة وأيضاً بوصفها خصوما أخرى.

٩' يستخدم نظام لحساب متوسط التكلفة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع الصناديق الاستثمارية وتفيد بموجبه عناصر التكاليف الفعلية للخبراء، وهي العناصر التي ينفرد بها كل خبير، على مشاريع الصندوق المعني ذاته، وذلك على أساس متوسط للتكلفة محسوبا بتقسيم تلك التكاليف على جميع مشاريع التعاون التقني التي اضطلع بشأنها بشهور من عمل الخبراء خلال الفترة الحالية؛

١٠' الربح أو الخسارة في أسعار الصرف: يقيد أي فرق في أسعار الصرف يتم تكبده فيما يتصل بمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حساب أو لحساب صندوق التشغيل القائم مع تلك المنظمة. وتتحمل ميزانيات المشاريع المعنية أي فروق في أسعار الصرف تتراكم على مشاريع الصناديق الاستثمارية فيما يتعلق بالمعاملات اليومية المعتادة. أما التقلبات في العملة التي لا يمكن عزوها إلى أي مشروع معين، فإنها تقيد على حساب أو لحساب احتياطي التشغيل (انظر الفقرة الفرعية '١١')؛

١١' احتياطي التشغيل الصناديق الاستثمارية: تتمثل سياسة المركز في الإبقاء على هذا الاحتياطي عند مستوى محدد سلفاً، وقد تم التوصل إلى اتفاق مع الجهات المانحة على أن يخصص أول خصم من حساب الفوائد لغرض إبقاء الاحتياطي عند ذلك المستوى. ومنذ عام ١٩٩٣، وبالتشاور مع الحكومات المانحة، أبقى على احتياطي التشغيل عند القيمة ٨١٦ ٠٨٧ ١ دولاراً؛

١٢' أرصدة أموال مانحي الصناديق الاستثمارية: تتألف هذه الأموال من الرصيد غير المتزعم به للمخصصات والتبرعات التي لم تخصص بعد، والأرصدة المتبقية من المشاريع المنتهية، والفوائد والإيرادات المتنوعة، بما في ذلك البنود المذكورة في الفقرة الفرعية (ك'٤). ويحتفظ بهذه الأموال ريثما ترد تعليمات من المانح بشأن التصرف فيها، وتظل قيد الاستعراض خلال المناقشات المستمرة التي تجري مع جميع الجهات المانحة؛

١٣' الإيرادات المتنوعة: تعامل جميع الأموال المقبولة لأغراض يحددها المانحون باعتبارها أموالاً استثمارية أو حسابات خاصة. بيد أن الأموال المقبولة التي لم يحدد لها غرض تعامل كإيرادات متنوعة؛

١٤' يحسب المخصص المتعلق بتغطية الالتزامات المحتملة للتعويض في إطار التذييل دال في النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة بالنسبة للموظفين الممولة وظائفهم من الصناديق الاستثمارية للتعاون التقني على أساس نسبة واحد في المائة من صافي الأجر الأساسي وتحمل على مخصصات المشاريع. ويحتفظ بهذا المخصص في صندوق الأمم المتحدة العام.

(ك) تكاليف الدعم

١' يدرج مخصص لتسديد تكاليف دعم البرامج فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني الخارجة عن الميزانية، ويبين في صندوق تكاليف الدعم. ويحسب التسديد كنسبة مئوية من موارد البرامج المنفقة؛

٢' تبين الالتزامات غير المصفاة بالنسبة للحسابات الخاصة لتكاليف دعم البرامج على نفس الأساس المتبع بالنسبة للصندوق العام؛

٣' يرحل أي رصيد في صندوق تكاليف الدعم إلى فترة السنتين التالية؛

‘٤’ يشترط الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي بنسبة ٢٠ في المائة من الإيرادات التقديرية لتكاليف الدعم لتغطية الالتزامات المحتملة، وذلك وفقا للتعليمات الواردة في الأمر الإداري ST/A1/285.

(ل) الصندوق الدائر وصناديق أخرى

‘١’ الصندوق الدائر لمجموعات المواد التدريبية

تقيد الإيرادات الناشئة عن بيع أي مجموعة من مجموعات المواد التدريبية أو ما يماثلها، لحساب الصندوق الدائر لمجموعات المواد التدريبية وتستخدم في تمويل تكاليف إعادة الطبع والترجمة وغيرها من التكاليف ذات الصلة.

‘٢’ الصندوق الدائر لخدمات المعلومات التجارية

تقيد الإيرادات الناشئة عن بيع خدمات التجهيز الالكتروني للبيانات لحساب خدمات المعلومات التجارية (المسمى سابقا) للصندوق الدائر للتجهيز الالكتروني للبيانات/المركز الدولي للحسابات، وتستخدم في تمويل تقديم خدمات أخرى.

‘٣’ الصندوق الدائر لتحليل تدفق التجارة

تقيد الإيرادات الناشئة عن بيع تحليلات البيانات التجارية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وعلى صعيد المؤسسات، لحساب الصندوق الدائر لتحليل تدفق التجارة وتستخدم في تمويل تقديم خدمات أخرى.

‘٤’ صندوق خدمات أنباء السوق

تقيد الإيرادات الناشئة عن رسوم الاشتراكات لتزويد المنتجين والمصدرين والمستوردين لمنتجات مختارة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لما تحتاجه من آخر المعلومات لحساب صندوق خدمات أنباء السوق، وتستخدم في تمويل أنشطة خدمات أنباء السوق.

‘٥’ حساب تجهيز التقارير

يطبق نظام للتكاليف القياسية في تحميل تكاليف التقارير التي يعدها موظفون وخبراء استشاريون تابعون للمشاريع على حساب مشاريع التعاون التقني. وقد بلغت التكلفة القياسية لكل تقرير في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ما مقداره ٩٥٠ دولارا. وتغطي النفقات المتكبدة من هذا الحساب بصورة رئيسية تكاليف الموظفين الإداريين العاملين في مجال تحرير واستنساخ الوثائق وتكاليف القرطاسية والمواد المستخدمة في استنساخ الوثائق.

الملاحظة ٣ - الصندوق العام (البيان الأول والثاني)

(أ) الإيرادات (بدولارات الولايات المتحدة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٩٩٧)

بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٩٧ (د ٢٢) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ وقرار الأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والترتيبات الإدارية الجديدة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية كما صادقت عليها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين (المقرر ٤١١/٥٣)، تقدر الميزانية العادية لمركز التجارة العالمي بالفرنك السويسري ويتم تقاسمها بالتساوي بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

وخلال فترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨ بلغ إجمالي المساهمة المحصلة من كل هيئة من هاتين الهيئتين الأم ١٨ ٤٩١ ٥٢٩ دولارا.

وشملت الإيرادات الأخرى خلال فترة السنتين ما يلي:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٣٤٨ ١٩٥	٤٣٥ ٣٢٧	إيجارات أماكن العمل
٦٣ ٠٠٥	٣٩ ٤٢٠	مبيعات المنشورات
٦٧ ١٣٤	١٥٨ ٩١٨	ما استرد من نفقات الأعوام السابقة
٣٦٧ ٧٠٠	٥٢٢ ٩٤٦	بنود متنوعة
٨٤٦ ٠٣٤	١ ١٥٦ ٦١١	المجموع

(ب) تشمل النفقات خلال فترة السنتين ما يلي:

١٩٩٧	١٩٩٩	
٣٢ ٩١٢ ٢٨٠	٣١ ١٦٣ ٣٤٨	المرتبات والتكاليف العامة للموظفين
٣٥٥ ٣٧٧	٤٠٢ ٨٧٨	السفر
١ ٩٢٤ ٩٤٥	١ ٩٤١ ٥٦٢	الخدمات التعاقدية
٤ ٥٧٢ ١٠٩	٣ ٩٧١ ١٨٨	مصروفات التشغيل العامة
١٢ ٨٩٨	١٠ ٤٣٧	الضيافة
٥٠٠ ٤٥٥	٦٠٤ ٧٢٧	الإمدادات والمواد
٧٢٧ ٠٧٧	٦٤٥ ٠٠٨	الأثاث والمعدات
٤١ ٠٠٥ ١٤١	٣٨ ٧٣٩ ١٤٨	المجموع

(ج) الأصول:

'١' تمثل الودائع النقدية والودائع لأجل مجموع جميع الأرصدة النقدية. ويشمل مبلغ ٣٧١ ٧٢٤ ١ دولارا مبلغ ٧٥٥ ٦٧٦ ١ دولارا (١٩٩٧): ٤٨٠ ١٦٩ ١ دولارا) يحتفظ به في ودائع مدرة للفائدة؛

'٢' تشمل حسابات القبض ما يلي:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٢٤١ ٥٨٣	٢٦١ ٤١٨	سلف للموظفين
٤٣٦ ٩٩٤	١٨٦ ٢٥٦	تكاليف مركز الحساب الدولي المدفوعة مقدما
٢ ٢٥٠	٢ ١١٥	ضريبة القيمة المضافة التي تسترد من الحكومات
٣٩ ٣٠٤	٣٣ ٨٤١	الفوائد المستحقة
٦٢ ٨٢٨	٤٥ ٣٧٦	بنود متنوعة
٧٨٢ ٩٥٩	٥٢٩ ٠٠٦	المجموع

'٣' تشمل المصروفات المؤجلة ما يلي:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
١١٨ ٠٠٠	١٢٨ ٤٠٨	سلف منحة التعليم المقدمة إلى الموظفين (الملاحظة ٢ ط '٨')
٣٦ ٢٧٧	٣٠ ٢٥٣	بنود متنوعة مدفوعة مقدما
١٥٤ ٢٧٧	١٥٨ ٦٦١	المجموع

'٤' الممتلكات غير المستهلكة: وفقا للسياسة المحاسبية للأمم المتحدة، لا تدخل الممتلكات غير المستهلكة ضمن الأصول الثابتة للمركز ولكنها تُحْمَل على الاعتمادات الخاصة بسنة الاقتناء. وبلغت القيمة المسجلة للممتلكات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ما مجموعه ٧٦٣ ٧٧٨ ٥ دولارا، وهو مبلغ يشمل ٣ ٩٩٢ ٥٠٦ دولارات لمشاريع التعاون التقني لمركز التجارة الدولية.

(د) الخصوم:

'١' تشمل حسابات الدفع ما يلي:

(أ) تعكس الأرصدة المشتركة بين الصناديق العمليات بين صناديق المركز المشاركة في النظام المحاسبي العام للأمم المتحدة.

(ب) بنود أخرى

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٤٣ ٠٨١	١٧ ٩٦٣	الأرصدة المستحقة للموظفين
٤٠ ٥١١	٦٣ ١٢٥	بنود أخرى
٨٣ ٥٩٢	٨١ ٠٨٨	المجموع

٢' بالإضافة إلى الخصوم المذكورة أعلاه، على المركز التزامات مالية فيما يتعلق باستحارات تتجاوز مدتها المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وفيما يلي التكاليف التقديرية لهذه الترتيبات الواجب تغطيتها من اعتمادات فترتي السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١:

٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٠٠١-٢٠٠٠	
دولار	دولار	
١ ٩٤٥ ١٦٧	١ ٩٤٥ ١٦٧	استحار مبنى مقر المركز
٢٧٢ ٢٨٣	٣٠٨ ٨٦٠	استحار معدات الاستنساخ التصويري
-	٦٣ ٠٩٤	استحار آلات الاستنساخ الضوئي
-	١١ ٢٤٥	استحار أجهزة الفاكس

٣' الاحتياطيات وأرصدة الصناديق

يمثل حساب الفائض للصندوق العام للمركز أموالا متاحة لحساب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ناشئة عن رصيد الاعتمادات غير الملتزم به والوفورات المحققة في تصفية الالتزامات للفترة السابقة. واختتم الصندوق العام للمركز فترة السنتين بنقص في العائدات عن التكاليف بمبلغ ٤٠٠ ٨٠٧ دولارات. وخلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، استخدم فائض قدره ٩٢٩ ٠٤٥ دولارا، يتألف من مبلغ ٤٣٥ ٧٦٨ دولارا مرحل من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ومبلغ ٤٩٤ ٢٧٧ دولارا يمثل وفورات من تصفية التزامات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لتغطية تبرعات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وسيرحل الفائض الصافي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ البالغ ١٢٢ ٦٤٥ دولارا إلى فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الملاحظة ٤ أنشطة التعاون التقني (البيانات الأول والثاني)

(أ) الصناديق الاستثمارية:

'١' تشمل الإيرادات خلال فترة السنتين:

١٩٩٧-١٩٩٦	١٩٩٩-١٩٩٨	
دولار	دولار	
١٩ ١٨٤ ٩٩٨	٢٣ ٠٥٦ ٤٤٣	الترعات
١ ٥٧٩ ١٤٤	١ ٥٩٦ ٥٢٠	الفائدة
٢٠ ٧٦٤ ١٤٢	٢٤ ٦٥٢ ٩٦٣	المجموع

'٢' تشمل النفقات خلال فترة السنتين:

١٩٩٧-١٩٩٦	١٩٩٩-١٩٩٨	
دولار	دولار	
١٢ ٨٨٥ ٢٢٤	١٢ ٧٣٣ ٢٧٧	المرتبات والتكاليف العامة للموظفين
١ ٥٣٢ ٩٢٣	١ ٧١٤ ٠٧٣	السفر
١ ٣١٧ ١٤٦	٢ ٤٤٥ ٣٨٢	الخدمات التعاقدية
٨١٨ ٨٩٦	٧٨٨ ٥٤٢	مصروفات التشغيل العامة
٣٠٣ ٢٨٢	٦٣٦ ٨٢٤	المقتنيات
١ ٢٤١ ١١٣	١ ٩٤٨ ٤٠٠	الزمالات والمنح وغيرها
١٨ ٠٩٨ ٥٨٤	٢٠ ٢٦٦ ٤٩٨	مجموع تكاليف المشاريع
٢ ٣٤٥ ١٦٧	٢ ٦٢٣ ٤٥٣	تكاليف دعم البرامج
٢٠ ٤٤٣ ٧٥١	٢٢ ٨٨٩ ٩٥١	مجموع النفقات

'٣' الأصول

(أ) تشمل النقدية:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٣٧٨ ٢٩٧	٨٣٣ ٠٢٨	النقدية في المصارف
١٣ ٣٤٨ ٧٠٥	١٥ ٩٠٩ ٧٥٦	الودائع المدرة للفوائد
٢ ٨٢٩	١ ٠٨٢	النقدية التي بحوزة متعهدي السلف المستدعية
١٣ ٧٢٩ ٨٣١	١٦ ٧٤٣ ٨٦٦	المجموع

(ب) تشمل الأرصدة المستحقة القبض المشتركة بين الصناديق:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
-	٧١ ٣٥٣	مبالغ مستحقة من الصندوق العام للمركز
-	١٦ ٩٢٨	مبالغ مستحقة من تكاليف دعم البرامج للمركز
٢ ١٢٣ ٣٢٧	٢ ٩٦٣ ٧٧٩	أرصدة مشتركة بين الصناديق مستحقة القبض
٢ ١٢٣ ٣٢٧	٣ ٠٥١ ٠٦٠	المجموع

(ج) تشمل حسابات القبض الأخرى:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٢٠٥ ٥٠٩	٢٥٤ ٦١٨	السلف المقدمة للموظفين
٤٠٢ ٣٤٣	٣٢٩ ٦٣٠	الفوائد المستحقة
١٠ ٤٢٧	١١ ٣٩٥	ضريبة القيمة المضافة التي تسترد من الحكومات
٢ ٩١٥	-	مبالغ طولت بها منظمات مختلفة
١٧ ٠٥٨	٢٠ ٥٤٨	بنود أخرى
٦٣٨ ٢٥٢	٦١٦ ١٩١	المجموع

(د) تشمل المصروفات المؤجلة والأصول الأخرى:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
١ ٧٣٦ ٤٤٣	٢ ٥٧٥ ٧٠١	الالتزامات غير المصفاة لفترات مقبلة
٤ ٨٣٠	٧ ١٣٩	القوائم الداخلية المعلقة
٧ ٤٤٣	٢٦ ٦٢٤	سلف منحة التعليم للموظفين (الملاحظة ٢ ط '٨')
-	٥٦٣ ١٣٨	مخصصات لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد
١ ٨١٨	٣ ٢٦٠	بنود متنوعة
١ ٧٥٠ ٥٣٤	٣ ١٧٥ ٨٦٢	المجموع

‘٤’ الخصوم

(أ) تشمل الأرصدة المستحقة الدفع المشتركة بين الصناديق:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٥٤ ٠٤٣	-	مبالغ مستحقة للصندوق العام للمركز
٥١٦ ٣٩٩	-	مبالغ مستحقة لتكاليف الدعم للمركز
٨٠ ٩٧٤	٦١ ٥٠٦	مبالغ مستحقة للصندوق الدائر لمجموعات المواد التدريبية
١٦٥ ٧١١	١١٢ ٧٧٨	مبالغ مستحقة للصندوق الدائر لخدمات المعلومات التجارية
٨٥ ٧٦٥	٢٢٣ ١٢٢	مبالغ مستحقة للصندوق الدائر لتحليل تدفق التجارة
٦٨ ٥٧١	١٥٣ ٧٥٧	مبالغ مستحقة للصندوق لخدمات أنباء السوق
١٣ ٩٨٠	١٠ ٦٨٥	مبالغ مستحقة لحساب تجهيز التقارير
٣٧٤ ٦١١	٢ ٢١٠ ٤٤٧	مبالغ مستحقة لبرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١ ٣٦٠ ٠٥٤	٢ ٧٧٢ ٢٩٥	المجموع

(ب) تشمل حسابات الدفع الأخرى:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
١ ٢٥٣ ٣٣١	١ ٤٥٠ ١٨٨	مبالغ مستحقة للصندوق العام للأمم المتحدة
١١٥	-	شيكات تجاوزت مدتها
٧٠ ٠١٢	٨٣ ٧١٦	المبالغ المستحقة الدفع إلى الموظفين
٣٠ ٤٩٣	٨٥ ٤١٧	بنود متنوعة
١ ٣٥٣ ٩٥١	١ ٦١٩ ٣٢١	المجموع

(ج) تشمل الخصوم الأخرى:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٢ ٩٠٨ ٣٤٣	٧ ٥٢٠ ٣١٣	الاشتراكات المستحقة القبض للسنوات المقبلة
١ ٧٣٦ ٤٤٣	٢ ٥٧٥ ٧٠١	الالتزامات للسنوات المقبلة
٤ ٦٤٤ ٧٨٦	١٠ ٠٩٦ ٠١٤	المجموع

٥' احتياطي التشغيل

يحتفظ باحتياطي التشغيل لمواجهة حالات الطوارئ التي تنشأ عن إنهاء استخدام الخبراء، وما إلى ذلك. وحسبما هو وارد في موجز السياسات المحاسبية المهمة (الملاحظة ٢ ك' ١١')، تتمثل سياسة المركز في الاحتفاظ بالاحتياطي عند مستوى محدد مسبقاً (١٠٨٧ ٨١٦ دولاراً لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩)، على أن يستعمل، بموافقة عامة من المانحين، أول خصم من حساب الفوائد المتحققة من استثمارات الصناديق في إبقاء الاحتياطي عند ذلك المستوى.

٦' برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١' تشمل النفقات خلال فترة السنتين:

١٩٩٧-١٩٩٦	١٩٩٩-١٩٩٨	
دولار	دولار	
٤ ١٤٢ ٨٧٥	١ ٩٢٢ ٦١١	المرتبات والتكاليف العامة للموظفين
٣٣٤ ٤٨٥	٣٧١ ٣٨٣	السفر
١٣٤ ٤٩٤	٢٧٩ ٤٣٤	الخدمات التعاقدية
٤١٠ ٢٠٩	٤٢٧ ١٧٠	مصرفات التشغيل العامة
٣٨٧ ٩٣٧	٤١٠ ٤١١	المقتنيات
٦٧٠ ٧١٣	٤٢٦ ٤٠٦	الزمالات والمنح وغيرها
٦ ٠٨٠ ٧١٣	٣ ٨٣٧ ٤١٥	مجموع تكاليف المشاريع
١ ١٤٠ ٦٦٣	٦٦٥ ٧٣٨	تكاليف دعم البرامج
٧ ٢٢١ ٣٧٦	٤ ٥٠٣ ١٥٣	مجموع النفقات

٢' الأصول

(أ) تشمل النقدية:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٢ ٠٧٠	٢ ٩٢٦	النقدية التي بحوزة متعهدي السلف المستديمة
٢ ٠٧٠	٢ ٩٢٦	المجموع

(ب) تشمل حسابات القبض الأخرى ما يلي:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٤٧١	٣ ١٧٣	ضريبة القيمة المضافة التي تسترد من الحكومات
٢ ٤٧٦ ٧٥٦	١ ٧٠٦ ٤٣٤	مبالغ مستحقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤٤ ٠٦٠	-	مبالغ مستحقة من وكالات أخرى
١٨٢ ٣٥٣	٤٩ ٤٣٦	مبالغ مستحقة من الموظفين
٢٣ ٨٧٧	١١ ٠٢٣	بنود متفرقة
٢ ٧٢٧ ٥١٧	١ ٧٧٠ ٠٦٦	المجموع

(ج) تشمل المصروفات المؤجلة ما يلي:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٥٢٨ ٨٢٣	٢٢٢ ٥٨٠	الالتزامات غير المصفاة لفترات مقبلة
١٣ ٦١٢	٧ ٧٧٦	القوائم الداخلية المعلقة
١٥ ٤٠٢	١٩٧	بنود أخرى
٥٥٧ ٨٣٧	٢٣٠ ٥٥٣	المجموع

٧' الخصوم

(أ) تشمل الأرصدة المشتركة بين الصناديق المستحقة الدفع:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٢ ١٢٣ ٣٢٧	٢ ٩٦٢ ٧٧٩	أرصدة مشتركة بين الصناديق مستحقة الدفع
٢ ١٢٣ ٣٢٧	٢ ٩٦٢ ٧٧٩	المجموع

(ب) تشمل حسابات القبض الأخرى:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٣٧٤ ٦١١	-	الالتزامات غير المصفاة التي طولبت بها وكالات أخرى
٤٣ ١٦٢	٦٠ ٦٦٢	المبالغ المستحقة الدفع إلى الموظفين
٢٣ ٤٧٠	-	بنود متنوعة
٤٤١ ٢٤٣	٦٠ ٦٦٢	المجموع

(ج) تشمل الخصوم الأخرى:

١٩٩٧	١٩٩٩	
دولار	دولار	
٣ ٩٢٥ ٧٦٧	١ ٦٣٥ ٢٠٣	المخصصات غير المنفقة للسنوات المقبلة
٥٢٨ ٨٢٣	٢٢٢ ٥٨٠	الالتزامات للسنوات المقبلة
٤ ٤٥٤ ٥٩٠	١ ٨٥٧ ٧٨٣	المجموع

(د) يستبعد البيان الأول نفقات قدرها ٦٣٤ ٢٧٦٥ دولارا (صافي تكاليف دعم البرامج) في مشاريع نفذها المركز لمنظمات مختلفة بوصفه وكالة منفذة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وجرى الإبلاغ عن هذه النفقات بالكامل في البيانات المالية الخاصة بالوكالات المنفذة. وترد في البيان الأول إيرادات تكاليف دعم البرامج المكتسبة من هذه الأنشطة وتبلغ ٤٧١ ٥٢٥ دولارا (٥٧٥ ٥٢٣ دولارا في ١٩٩٦-١٩٩٧).

الملاحظة ٥ - الحساب الخاص لتكاليف دعم البرامج (البيانات الأولى والثاني)

(أ) تشمل الإيرادات خلال فترة السنتين:		
١٩٩٧-١٩٩٦	١٩٩٩-١٩٩٨	
دولار	دولار	
٢ ٣٤٥ ١٦٧	٢ ٦٢٣ ٤٥٣	تكاليف الدعم في مشاريع الصناديق الاستثمارية
١ ١٤٠ ٦٦٣	٦٦٥ ٧٣٨	تكاليف الدعم في مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٥٢٣ ٥٧٥	٥٢٥ ٤٧١	تكاليف الدعم في مشاريع الوكالات المرتبطة
١١٣ ١٥٢	١٩١ ٣٠٣	الفائدة
٤٨ ٩١٠	١٢٣ ٢٦٧	إيرادات متنوعة
٤ ١٧١ ٤٦٧	٤ ١٢٩ ٢٣٢	المجموع

(أ) تشمل الإيرادات خلال فترة السنتين:	
١٩٩٧-١٩٩٦	١٩٩٩-١٩٩٨
دولار	دولار
(ب) تشمل النفقات خلال فترة السنتين:	
٢ ٤٧٢ ١٤٩	٣ ٣٢٢ ١٠٤
-	١ ٠٢٠
١٠٦ ٦٨٠	٧٦ ٧٧٧
٧ ٢٣١	١٠ ٦٥٦
٢٣٩ ٩٦٠	٥٤٠ ٧٩٢
٢ ٨٢٦ ٠٢٠	٣ ٩٥١ ٣٤٩
(ج) الاحتياطيات والأرصدة:	
بلغت الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ما مجموعه ٤٤٣ ٦٧٣ ١ دولاراً، وتعكس التحركات التالية خلال فترة السنتين:	
دولار	
١ ١٠٠ ٨٧٩	رصيد الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
٢ ٦٠٣	الوفورات المحققة في تصفية التزامات الفترات السابقة
١٠ ٠٥٦	التحويلات من احتياطي التشغيل
١٧٧ ٨٨٣	زيادة الإيرادات على النفقات
١ ٢٩١ ٤٢٢	رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٣٩٢ ٠٧٧	احتياطي التشغيل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
(١٠ ٠٥٦)	التحويلات في الرصيد الفائض
٣٨٢ ٠٢١	الرصيد الاحتياطي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

الملاحظة ٦ - الصناديق الدائرة والصناديق الأخرى (البيانات الأول والثاني)

لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، أُدرجت 'الصناديق الأخرى' مثل صندوق خدمات أخبار السوق وحسابات تجهيز التقارير، التي كانت ترد سابقاً في الصناديق الاستثمارية لأنشطة التعاون التقني، ضمن 'الصناديق الدائرة والصناديق الأخرى'، والتي كانت تُعرف 'بالصناديق الدائرة'. ولذا أُجريت بعض عمليات تصنيف جديدة للأرقام المقارنة الواردة في البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ حتى تتوافق مع التصنيفات الحالية. ولا يمثل أي من هذه التصنيفات الجديدة لأرقام سنة ١٩٩٧ أي تغيير حقيقي في النتائج المالية لتلك الفترة.

١٩٩٧-١٩٩٦	١٩٩٩-١٩٩٨	
دولار	دولار	
١٩ ٦١٤	٣ ٢٠٢	الصندوق الدائر لمجموعة المواد التدريبية
١٩٨ ٨٤٨	١٦٠ ٢٦٢	الصندوق الدائر لخدمات المعلومات التجارية
١٠٦ ٢٥١	٢٤٧ ١٢٠	الصندوق الدائر لتحليل تدفق التجارة
٩٦ ٢٢٥	١٦٣ ٥١٤	الصندوق الدائر لخدمات أخبار السوق
٤٣١ ٩٠٢	٢٥٢ ٥٨٤	حساب تجهيز التقارير
٣٨ ٢٠٦	٥٤ ٤٣٠	الفوائد
٨٩١ ٠٤٦	٨٨١ ١١٢	المجموع
		(ب) تشمل النفقات خلال فترة السنتين:
٣ ٢٢٠	٣٠ ٥٤٩	الصندوق الدائر لمجموعة المواد التدريبية
٢٠٠ ٢٧٢	٢٢٤ ٨٧٧	الصندوق الدائر لخدمات المعلومات التجارية
٢٤ ٦٤٣	١٢٥ ٦٨٩	الصندوق الدائر لتحليل تدفق التجارة
٢٧ ٦٥٤	٩٢ ٦٨٨	الصندوق الدائر لخدمات أخبار السوق
٤٢٩ ١١٤	٢٦٠ ٤٦٢	حساب تجهيز التقارير
٦٨٤ ٩٠٣	٧٣٤ ٢٦٥	المجموع

310800 210800 00-52995 (A)
0052995